HiiL
user friendly justice

تحليل المردوديّة المالية لمنصة عدالة الشغل في تونس

تحليل المردوديّة المالية لمنصة عدالة الشغل في تونس

جدول المحتويات

موجز تنفيذي 6
مقدمة 6
المنهجيّة 6
الاستنتاجات والتّوصيات 7
التّوصيات 9

1 مُقدمة 10
1.1 خلفيّة الدراسة والهدف منها 10
1.2 دليل القراءة 12

2 منهجية تحليل المردوديّة المالية (CBA) 13
2.1 تعريف تحليل المردوديّة المالية CBA 13
2.2 حساب النتائج 15

3 الوضع المستقبلي بدون المشروع وتقديم المشروع البديل 16
3.1 الوضع المستقبلي بدون المشروع 16
3.2 بديل المشروع 17
3.3 السيناريوهات 20

4 آثار المشروع 22
4.1 التكاليف 22
4.2 التأثيرات الكمّية 23
4.3 التأثيرات النّوعية 28

5 نتائج تحليل المردوديّة المالية 31

المرفق الأول - وصف مُفصّل لحساب الفوائد 36

المرفق الثاني - مُذكّرة منهجية 40

المرفق الثالث - ببليوغرافيا 41

نبذة عن إيكوريس 42

موجز تنفيذي

مقدمة

يواجه ثلث سكّان تونس كل عام مشكلة قانونية واحدة على الأقل[1] وتُعدّ القضايا المُتعلقة بالشغل من أخطرها وأكثرُها تواتُرا.[2] وبالنظر إلى النّسبة المُرتفعة للعملة في الاقتصاد غير الرسمي (44%)، فإن عددا كبيرا من العملة يعانون من الهشاشة ومن غياب الحماية ضد الصدمات الاقتصادية مُقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي. كما أن نسبة البطالة مرتفعة في تونس مع محدودية فرص الشغل في القطاع الخاص، بينما تظلّ قُدرة تونس على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والقانونية ضعيفة بسبب عدم الكفاءة والتشرذم وعدم المساواة. تؤثر المشاكل القانونية[3] [4] التي يُواجهها الأشخاص سلبا على حياتهم: فيعانون من التوتر والإجهاد وضياع الوقت بسبب المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل[5].

يعمل معهد لاهاي للابتكار القانوني (HiiL) في تونس على العدالة المتمحورة حول الإنسان. يمكن معهد لاهاي للابتكار القانوني الأجير والمؤجر من التوقي من حدوث مشاكل قانونية مُرتبطة بالشغل وأيضا الحدّ من المشاكل القانونية العالقة بخصوص مسألة الشغل. للمُساعدة في تحقيق هذه الأهداف، سيتم تطوير منصة عدالة الشغل لمنع نشأة مشاكل قانونية شغليّة والحد منها. تستهدف المنصّة أساسا الأجير والمؤجر وأخصائي القانون وستُوفر إمكانية النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بحقوق وواجبات كل طرف ونظام الإحالة للاستفادة من الدعم المناسب وكما ستقدم المنصة عرضا للمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات للمهنيين القانونيين وكذلك آليات لفض النزاعات عن بعد. يستعرض هذا التقرير نتائج تحليل التكلفة والعائد الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز على منصّة عدالة في الشغل (التي سيقع إنشاؤها).

المنهجيّة

تمّ إجراء تحليل للمردوديّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتكاليف منصّة عدالة الشغل بالمُقارنة مع فوائدها المُتوقّعة. وصف هذا التحليل آثار ونتائج ومردودية هذا التدخل لتحديد الجدوى الاقتصادية له. تتم مقارنة آثار منصة عدالة الشغل مع وضعيّة لا توجد فيها مثل هذه المنصة، أي سيناريو لن يتم فيه تطوير منصة لمساعدة الناس في تونس على التوقي وحل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل، أي بقاء الوضع كما هو عليه اليوم.

إن فرضية تحليل المردودية تقوم على أهمية ودور منصة عدالة الشغل. بمعنى أن منصة عدالة الشغل تقوم أهميتها في منح فرصة إلى المستخدمين إلى إيجاد حلول أو التوقي من النزاعات الشغلية قبل اللجوء إلى القضاء وعن طريق إستعمال هذه المنصة وهذا المشروع. يتحقّق هذا الهدف بتحسين قُدرة المستخدم وأدواته ومعرفته (أي الأجير والمؤجر والمهنيين القانونيّين) للتوقي أو حل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل.

1 HiiL، nd.، عدالة الشغل في تونس – ورقة تحديد المواقع.
2 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.
3 مجموعة البنك الدولي، 2015، تعزيز الحماية الاجتماعية وسياسة الشغل في تونس – بناء الأنظمة، والربط بالوظائف.
4 برنامج الأغذية العالمي، 2021، الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2022-2025).
5 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.

الاستنتاجات والتوصيات

يُبيّن تحليل المردوديّة أن الفوائد تفوق التكاليف في عملية إنشاء المنصة. يعرض الجدول التالي نتائج التحليل للفترة الزمنية المُمتدّة بين 2022 و2037.

الجدول 0-1: نتائج تحليل المردوديّة حتى عام 2037 (صافي القيمة الحالية، باليورو)

	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3
التكاليف مرة واحدة			
تكاليف الاستثمار	-132,000	-132,000	-132,000
تكاليف التسويق	-20,000	-20,000	-20,000
التكاليف الجارية			
تكاليف الصيانة	-447,000	-447,000	-447,000
تكاليف التسويق	-162,000	-162,000	-162,000
طاقم الدعم	-776,000	-776,000	-776,000
الفوائد (مُحدّدة كمّيا)			
لم يتم حلها - لا يوجد إجراء	-	13,310,000	14,822,000
لم يتم حلها - إجراء	3,951,000	-7,068,000	-2,060,000
تمّ حلّها - عمل ذاتي	-874,000	-1,705,000	- 1,328,000
تمّ حلّها - وسيط	-226,000	-441,000	-343,000
تمّ حلّها – محام	-270,000	-528,000	-411,000
الفوائد (النوعية)			
زيادة التمكين	+	++	++
زيادة الرضا عن النتيجة	+	++	+ / -
تحسين الأمن المالي	+	+	++
تحسين نوعية نظام العدالة	+ / -	+	+
زيادة الدّفع نحو الاقتصاد الرسمي	+ / -	+ / -	+ / -
زيادة التكاليف	-	-	+ / -
إجمالي التكاليف	**-1,537,000**	**-1,537,000**	**-1,537,000**
إجمالي الفوائد	**2,581,000**	**3,568,000**	**10,681,000**
صافي القيمة الحالية	**1,044,000**	**2,032,000**	**9,144,000**

تشمل تكاليف منصّة عدالة الشغل تكاليف تُصرفُ مرّة واحدة وتكاليف مُتكرّرة. تتمثل المصاريف الأولى في تكاليف الاستثمار والتسويق أما التكاليف المُتكرّرة فتتعلّق بالصّيانة والتسويق وتكاليف موظفي الدعم.

يتم احتساب الفوائد الكمّية لمنصّة عدالة الشغل حسب ثلاثة سيناريوهات (انظر الجدول 0.1):

1. في السيناريو الأول، يرتفع عدد الحالات التي تم حلّها لمن اتخذ إجراءات. يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف القضايا التي لم يتم حلها و ارتفاع تكاليف المزيد من القضايا التي تم حلها.

2. في السيناريو الثاني، يزداد عدد الأشخاص في تونس الذين يقررون اتخاذ إجراءات لحل مشاكلهم القانونية المتعلقة بالشغل. يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف الحالات التي لم يتم حلها والتي لم يُتخذ فيها أي إجراء و ارتفاع التكاليف في الحالات التي تُتّخذ فيها إجراءات.

3. في السيناريو الثالث، تتمّ إضافة فائدة الوقاية لمنصّة عدالة الشغل. في هذا السيناريو، يتم الحدّ من عدد الأشخاص في تونس الذين يُعانون من مشاكل قانونية متعلقة بالشغل. يُؤدّي ذلك إلى انخفاض تكاليف الحالات التي لم يتم حلّها والتي لم يُتخذ فيها أي إجراء وزيادة التكاليف في الحالات التي تُتّخذ فيها إجراءات. ومع زيادة منع المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل، ينخفض أيضا عدد المستخدمين للمنصة. كما يُشير إليه الجدول 1-0، ومن المتوقع أن يكون لهذا السيناريو أكبر تأثير.

بالإضافة إلى التأثيرات الكمّية، تمّ تحديد التأثيرات النوعية التي لا يُمكن تقييمُها نقدا وإدراجها في الجدول 0.1. قد تختلف التأثيرات و- المتغيرات النوعية حسب السيناريو كما هو مُبيّن في الجدول.

- ستُتيح منصّة عدالة الشغل المعلومات القانونية لعدد كبير من المستخدمين. يُساعد هذا على المُساهمة في **تمكين** الناس في تونس من الوصول إلى حل ذاتي وأكثر فعالية ويؤثر بشكل إيجابي على قدرتهم على حل النزاعات. ومن المتوقع أن يكون لنتيجة تمكين الناس بهاته الطريقة أثر إيجابي كبير.

- ستُساعد منصّة عدالة في الشغل الناس في تونس على تعزيز شعورهم بالملكية و وعيهم بحقوقهم، مما يساعدهم على الدفاع عن أنفسهم وحماية حقوقهم. هذه الحلول ستكون أكثر ملاءمة و إنصافا وستزيد من الشعور **بالرضا عن نتائج الحلول بالنسبة** للمشاكل القانونية المُتعلقة بالشغل.

- تؤثر إيجابا النزاعات التي يتمّ حلها بشكل فعال على الوضعيّة المالية للأفراد. يُمكن أن تساعد المنصة في المساهمة في التخفيض من عدد الحالات التي لم يتم حلها وتُشجع الأشخاص على اتخاذ إجراءات وتقلل من حصول نزاعات. و هو ما سيؤدي إلى تحسين **الأمن المالي** للناس في تونس.

- تساعد المنصة الأطراف المتنازعة على إيجاد حلول دون اللجوء إلى القضاء. و هو ما سيُساعد القضاء على التركيز على القضايا الكبيرة والأكثر تعقيدا، وذلك من شأنه أن يُعزّز **جودة نظام العدالة**.

- من المتوقع أن يُطالب الناس في تونس على المدى الطويل بمزيد من العقود والاتفاقيات عند الدخول في علاقات مهنية بين الأجير والمؤجر. تنتج عن هذا **الدفع تجاه الاقتصاد الرسمي** آثار إيجابية على كل من الشركات والحكومات ولكنه يؤدي في الوقت نفسه إلى تكاليف إضافية (خاصة بالنسبة للمؤجر).

- قد يؤدي تحسين توفير المعلومات للناس في تونس إلى زيادة الطلب على الدّعم الذي تُقدّمه الحكومة (أي المشورة القانونية ،القضاء...) مما قد يؤدي إلى **نفقات إضافية** تثقل كاهل الحكومة التونسية.

التوصيات

يُركّز التحليل الحالي للمردوديّة على برنامج لا يزال في مرحلة مُبكّرة من التطوير.. يتعيّن تحديث التحليل الحالي للمردوديّة بعد المراجعة والإتخاذ بعين الاعتبار السّياق ، بحيث يمكن توفير المزيد من المعلومات الدقيقة والتفاصيل. تستند الحسابات الحالية إلى البيانات المتوفّرة في الواقع والسياق التونسي . إلّا أن البيانات من تونس أو شمال أفريقيا لم تكن متاحة دائما. يوصى بمواصلة التحقيق في آثار التدخل الحالي في السياق التونسي.

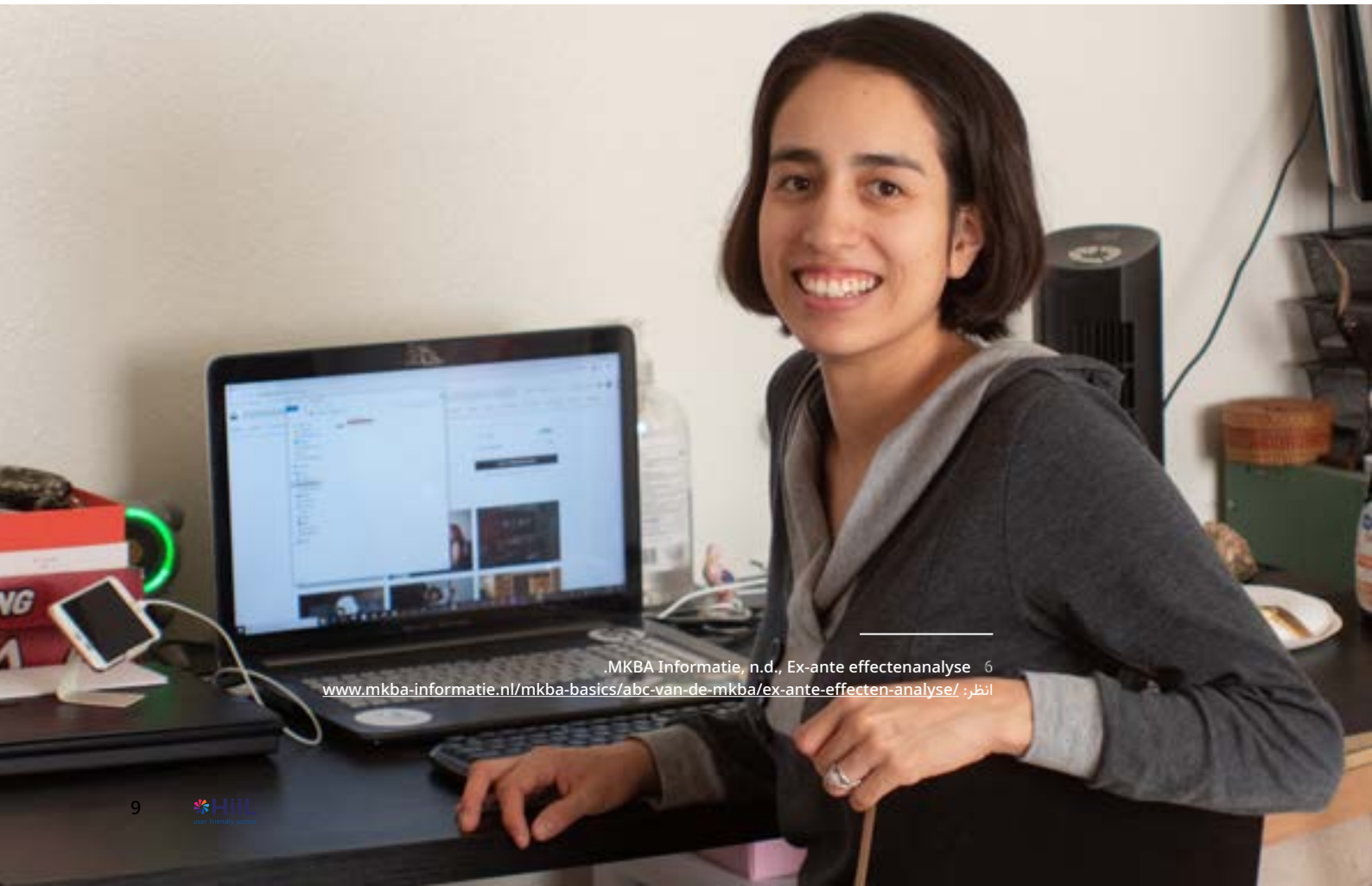

6 MKBA Informatie, n.d., Ex-ante effectenanalyse.
انظر: www.mkba-informatie.nl/mkba-basics/abc-van-de-mkba/ex-ante-effecten-analyse/

1 مُقدمة

يستعرض هذا الفصل أولا خلفية الدراسة وهدفها (القسم 1.1) ثمّ يليه دليل قراءة (القسم 1.2).

1.1 خلفيّة الدراسة والهدف منها

واجه خلال السنوات الأربعة الماضية 31% من سكّان تونس مشكلة قانونية على الأقل[7]، حيث يعتبر التونسيون أن الشغل يُمثل السبب الأكثر انتشارا للنزاعات التي تحتاج إلى مساعدة قانونية. يشير حوالي 19% من الناس في تونس إلى أن مشاكل الشغل هي أخطر المشاكل بينما يعتبر 24% منهم إلى أن مشاكل الشغل هي الأكثر شيوعا[8]. أدّت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه التحديات مع انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي والبطالة وزيادة الفقر وعدم المساواة.

وبما أن نصف القوى العاملة في تونس تقريبا (44%) ينشط في الاقتصاد غير الرسمي، فإن عدد العملة أكثر ضُعفا وهشاشة وأقل حماية من الصدمات الاقتصادية يرتفع عن العاملين في القطاع الرسمي[9] [10]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مُستويات البطالة مرتفعة ونمو الوظائف في القطاع الخاص في تونس يظلّ محدودا بسبب حواجز الاستثمار وسوء تنفيذ برامج إدماج اليد العاملة. وعلى الرغم من وجود العديد من برامج الحماية الاجتماعية والتشغيل، فإن قدرة تونس على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية تواجه تحدّيات عدم الكفاءة والتشرذم وعدم المساواة[11].

يُمكن تصنيف أهم قضايا الشغل التي تتحول إلى مشاكل قانونية تتعلق بالشغل كالآتي: استحقاقات الشغل غير العادلة، وظروف الشغل غير المستقرة، وعدم دفع الأجور والطرد التعسفي، والتمييز في موقع العمل، ونقص المعلومات والمشورة في الاقتصاد غير الرسمي، وعدم الحصول على الخدمات المصرفية[12] [13].

تؤثّرُ المشاكل القانونية التي تؤول إلى نزاعات مُتعلّقة الشغل على حياة الناس. يُعاني التونسيون من بين أمور أخرى من التوتّر وضياع الوقت وضعف الدخل وفقدان الوظيفة بسبب المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل. يُعاني جزء كبير من الناس في تونس بشكل شديد من الآثار السلبية على حياتهم (29% - 42%)[14].

7 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.
8 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.
9 مجموعة البنك الدولي، 2015، تعزيز الحماية الاجتماعية وسياسة الشغلفي تونس – بناء الأنظمة، والربط بالوظائف.
10 برنامج الأغذية العالمي، 2021، الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2025-2022).
11 مجموعة البنك الدولي، 2015، تعزيز الحماية الاجتماعية وسياسة الشغلفي تونس – بناء الأنظمة، والربط بالوظائف.
12 HiiL، nd.، عدالة الشغلفي تونس – ورقة تحديد المواقع.
13 مشروع العدالة العالمية، 2017، وحدة المسح العام للسكان حول الاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة.
14 29% للشباب من سن 18 إلى 24 عاما، و42% للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 عاما. انظر HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.

خلال عام 2022، واجه في تونس 423,545 شخصا مشاكل قانونية مُتعلّقة بالشغل. اتخذ 71% منهم خطوات لحلها. وقد ارتفع هذا الرقم من 64% إلى 71% في السنوات الست الماضية[15]. ومن بين أولئك الذين اتخذوا إجراءات، نجح 13% فقط منهم وتمكنوا من حل مشاكلهم (جزئيا على الأقل). تتمثل أكثر الطرق شيوعا لحل المشاكل في المُبادرات الشخصيّة كحل مشكلة بين الأجير والمؤجر أو باستخدام الشبكات الشخصية (تبلغ نسبة المُبادرات الشخصيّة 56%). ومن بين الطّرق الأخرى التي يحاول بها التونسيون معالجة مشاكلهم المُتعلقة بالشغل الاعتماد على الوسطاء (13%) والمحاكم والمحامين (12%) وطرق أخرى (الشبكات الاجتماعية لأطراف أخرى (17%) أو الشرطة (2%)).

توجد البيانات المعنية في الشكل 1.1 الذي يُشير أيضا إلى أنّ مُعظم النزاعات تبقى دون حل.

الشكل 1.1: رصد المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس ونتائجها (2022)

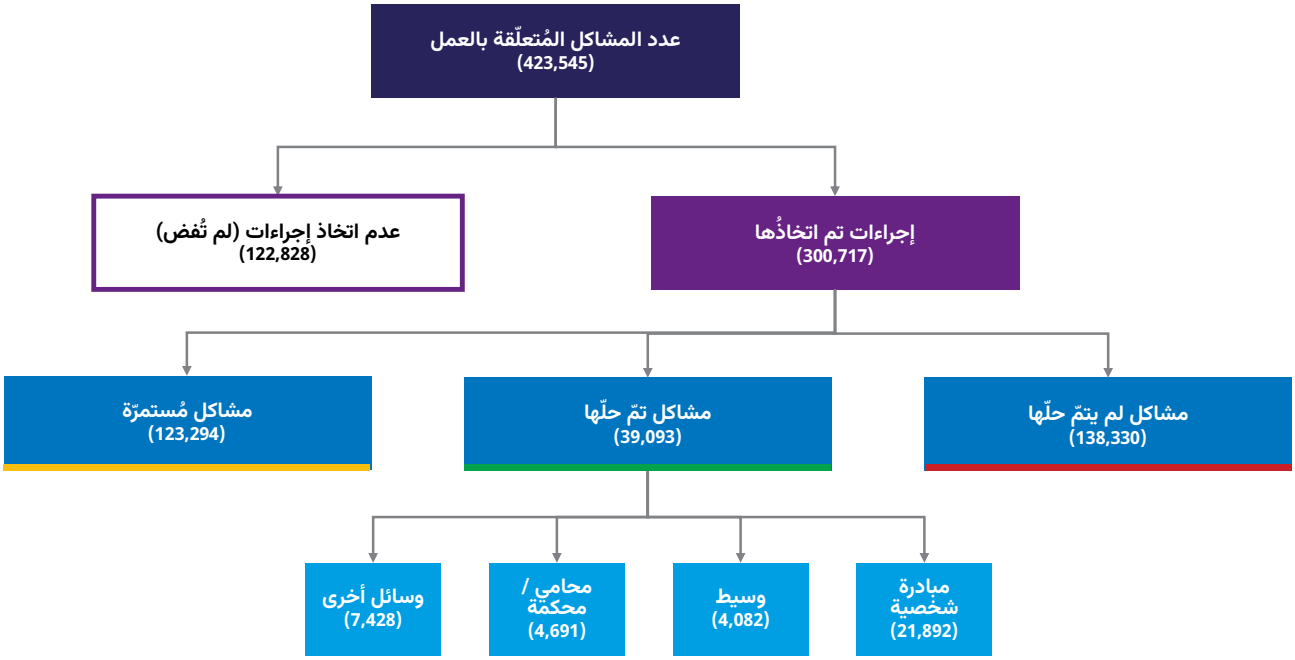

المصدر: HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس - 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.

يتناول معهد لاهاي للإبتكار القانوني (HiiL) في تونس مسألة العدالة التي تتمحور حول الإنسان والتي تعتمدُ على مُقاربة شاملة لمنظومة قانونيّة تُعطي الأولوية لرفاهية الأفراد والمجتمعات وحقوقهم واحتياجاتهم. تؤكد المُقاربة على المسارات العادلة والشاملة والنتائج المُنصفة مع تمكين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في السعي لتحقيق العدالة. يمكن معهد لاهاي لل إبتكار القانوني الأجير والمؤجر من التوقي من إمكانية الدخول في مشاكل قانونية متعلقة بال شغل. يعمل معهد لاهاي للابتكار القانوني على التقليل من عدد القضايا الشغلية التي لم يتم حلها عن طريق وسائل بديلة وابتكارات متميزة. يمكن أن تشمل

15 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس – 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.

المشاكل المتعلقة بالشغل المسائل المذكورة أعلاه. حدّد معهد HiiL في استراتيجيته للسنوات 2020 - 2024 طُرقا مختلفة لتحقيق هذه الأهداف. يشمل ذلك إنشاء منصّة خدمات جديدة لمنع وتخفيض عدد المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل سيُشار إليها باسم «منصّة عدالة الشغل «. تستهدف المنصّة كلّ من الأجير والمؤجر والمختصين في القانون وستوفر إمكانيّة النفاذ إلى الإرشادات والمعلومات الحالية والجديدة ووسائل عن بُعد لحلّ النزاعات لمساعدة المعنيّين في تونس في معالجة المشاكل المُتعلّقة بالشغل. ستشرح منصة عدالة الشغل بوضوح التشريعات المتعلقة بالشغل في تونس والمسارات القضائية بما في ذلك نظام الإحالة إلى الدعم المناسب وبيانات هامة ومُفيدة تتعلّق بالقضايا القانونية الشغليّة. سيتم تطوير المنصة بشكل أكبر خلال مختبر ابتكار العدالة في عام 2023.[16]

تتضمن هذه الدراسة تحليلا لمردوديّة التكاليف والفوائد (CBA) لمنصة عدالة الشغل التي سيتم إنشاؤها. يُعدّ تحليل المردوديّة منهجية مفيدة لمبادرات العدالة التي تُركّز على الإنسان لأنها توفر إطارا منهجيا لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المُحتملة للسياسات أو البرامج أو التدخلات كما يُساعد التحليل في ضمان تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لتلبية احتياجات الناس وأولوياتهم. يسمح لصانعي القرار بمقارنة الخيارات المختلفة وتحديد أولويات التدخلات التي تزيد من الرفاهية العامة للأفراد ونتائج العدالة. يهدف تحليل المردوديّة إلى دعم منظمة HiiL في تطوير انشطتها في تونس وتحديدا مُبادرة إنشاء منصّة العدالة في العمل.

1.2 دليل القراءة

يصف هذا التقرير تكاليف وفوائد تطوير وإنشاء منصّة للعدالة في الشغل تُعالج المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس.

سيُحدّد التحليل الوضعيّة الأكثر احتمالا إذا لم تتحقق المبادرة: الشغل كالمعتاد (أو BaU): بمعنى آخر، ماذا يحدث إذا بقيت الأوضاع على حالها ولم يتمّ إنشاء منصّة؟ بعد ذلك، سينظر فيما يحدث إذا كانت المنصة موجودة: مشروع بديل. وأخيرا، سيحسب الاختلافات بين وضعيّة 'الشغل كالمُعتاد' والنتيجة البديلة للمشروع على مُستوى الآثار (الاجتماعية) المتوقعة والتي تشكل أساس تحليل المردوديّة.

تمّت هيكلة هذا التقرير على النحو التالي:

الفصل 1 - مقدمة الدراسة والهدف منها؛

الفصل 2 - منهجية تحليل المردوديّة، بما في ذلك شرح مبادئ التحليل الاقتصادي؛

الفصل 3 - الشغل كالمعتاد وبديل المشروع؛

الفصل 4 - تحديد وتقييم آثار المشروع؛

الفصل 5 - نتائج تحليل المردوديّة وفيها عرض وتفسير لنتائج التحليل.

16 تم الحصول على معلومات أكثر تفصيلا حول منصة العدالة في الشغل خلال جلسة عمل مع خبراء منظمة HiiL، تمّ عقدُها في شهر فيفري 2023. وحيثما يرد ذكر «منصّة» في هذا التقرير، فذلك يُشير إلى منصّة العدالة في الشغل التي سيتمّ إنشاؤها في المُستقبل.

2 منهجية تحليل المردوديّة (CBA)

يشرح هذا الفصل المنهجية المُستخدمة لتحليل المردوديّة بالتعريف أولا (القسم 2-1) ثم وصف كيفية احتساب النتائج بإيجاز (القسم 2-2).

2.1 تعريف تحليل المردوديّة

يتمثل تحليل المردوديّة (CBA) في عملية منهجية لمقارنة تكاليف مشروع أو قرار مقترح مع فوائده المتوقعة من أجل تحديد ما إذا كان المشروع أو القرار مُبرّرا اقتصاديا. يصف التحليل الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار في المشروع. يتم النظر فقط في الآثار التي يُمكن أن تُعزى مُباشرة إلى المشروع لضمان تحليل موضوعي لذلك المشروع. في تحليل المردوديّة، تتم مقارنة آثار منصة العدالة في الشغل التي تُعالج المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس (المشروع البديل) مع تلك الموجودة في وضع الشغل كالمعتاد (BaU). يُشير 'الشغل كالمُعتاد' إلى الوضع الأكثر احتمالا الذي يحدث دون الاستثمارات (أي عدم وجود منصّة عبر الإنترنت أو أي إجراء آخر يتم اتخاذه لمعالجة المشاكل القانونية المُتعلقة الشغل في تونس). تقوم المقارنة في هذا الجزء على احتمالين اثنين. وبذلك، فإن تحليل المردودية يقوم على التغييرات التي يمكن ربطها مباشرةً باستثمارات المشروع. يوضح الشكل التالي ذلك بمثال.

الشكل 2.1: رسم توضيحي لمقارنة التأثيرات بين الوضع المستقبلي بدون المشروع (BaU) والمشروع حتى عام 2030

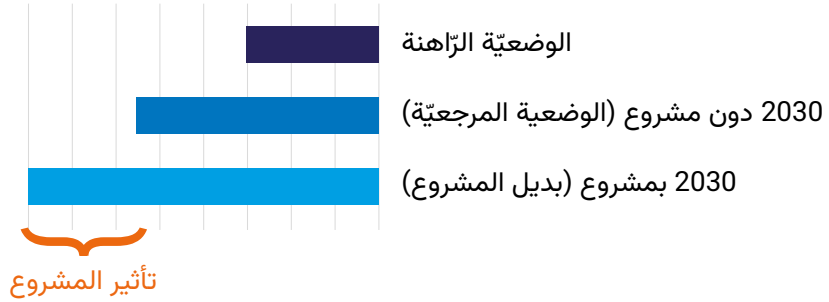

المصدر: إيكوريس (2021)

مستوى السعر ومعدل الخصم

في هذا التحليل للمردوديّة، يتم التعبير عن التأثيرات باليورو (قيمة نقديّة). يتم التعبير عن التكاليف والفوائد بأسعار ثابتة مع مستوى سعر ثابت[17] (اعتماد عام 2023) ويتم تضمينها لفترة أطول. و لمقارنة التكاليف والفوائد، يتم حسابها مرة أخرى بالنظر إلى سنة الاستثمار الأولى (المخفضة) في تحليل المردوديّة. بهذه الطريقة، يُمكن إجراء مقارنة بين التأثيرات التي تحدث الآن وتلك التي ستوجد في المستقبل. هذه العملية موضحة في الشكل الآتي.

الشكل 2.2 توضيح الخصم

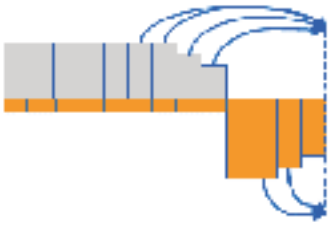

NPV = صافي القيمة الحالية
المصدر: إيكوريس

يتم استخدام نسبة مئوية ثابتة في السنة للوصول إلى قيم منخفضة للتكاليف والفوائد: مُعدّل الخصم.[18] في هذا التحليل للمردوديّة، يكون مُعدّل الخصم 3%.[19] وبما أنّ المُستقبل غير مؤكد،[20] فقد تم إجراء تحليل حساسية لمُعدّل الخصم (انظر الفصل 5).

أفق التخطيط[21]

عند تحديد الآثار، يتم النظر في العمر (الاقتصادي) للمشروع. في هذا التحليل للمردوديّة، تم تحديد عمر المشروع بخمسة عشر عاما[22]. أي أن فترة المشروع تمتد من 2023 إلى 2037. من المفترض أن يتمّ صرف الاستثمارات الأوّلية ولمرّة واحدة للمنصة خلال عام 2023. سيتم سداد التكاليف المتكررة من السنة الثانية فصاعدا (أي 2024) حتى عام 2037. ستبدأ الفوائد أيضا في السنة الثانية (أي 2024). من المتوقع أن تزداد الفوائد تدريجيا بين عامي 2024 و2030.[23] اعتبارا من عام 2030 فصاعدا، ستحصد المنصة الفوائد الكاملة.

عمليّا، فإن التغيير طويل المدى له تأثير محدود على نتائج تحليل المردوديّة. هذا يعود إلى أن العمر الإقتصادي للمشروع له تأثير أقل على النتيجة النهائية للمشروع.

17 هذا هو المعدل الذي يتم به خصم التكاليف والفوائد المستقبلية إلى قيمتها الحالية وهو يعكس القيمة الزمنية للنقود مما يعني أن التكاليف والفوائد المستقبلية أقل قيمة من التكاليف والفوائد الحالية.

18 هذا هو المعدل الذي يتم به خصم التكاليف والفوائد المستقبلية إلى قيمتها الحالية وهو يعكس القيمة الزمنية للنقود مما يعني أن التكاليف والفوائد المستقبلية أقل قيمة من التكاليف والفوائد الحالية.

19 استنادا إلى إرشادات تحليل المردودية في هولندا وبشكل أكثر تحديدا Ecorys، SEO و 2019، Van Zutphen Economisch advies «Werkwijzer voor maatschappelijke kosten-batenanalyse van de digitale overheid».

20 هذه تقنية لاختبار متانة النتائج من خلال فحص كيفية تأثير التغييرات في بعض الافتراضات أو المدخلات الرئيسية على النتيجة الإجمالية للتحليل. الهدف من تحليل الحساسية هو تحديد أهم العوامل التي تساهم في عدم اليقين في النتائج وتقييم مدى حساسية التحليل للتغيرات في تلك العوامل.

21 يشير هذا إلى الفترة الزمنية التي يتم خلالها تحليل التكاليف والفوائد في تحليل المردوديّة.

22 يتماشى مع دراسات المنصة / الأدوات الرقمية المماثلة.

23 يُفترضُ بأن يكون نمو الفوائد خطيا.

2.2 حساب النتائج

يتم احتساب نتيجة تحليل المردوديّة على أنها صافي القيمة الحالية للمشروع (NPV)[24] والذي يُمثلُ رصيد جميع الفوائد المخصومة مطروحا منها التكاليف. إذا كان صافي القيمة الحالية أعلى من الصفر، يُعتبرُ المشروع مُربحا من منظور اجتماعي واقتصادي (والعكس صحيح). بالنسبة لتحليل المردوديّة، فقد تم الاختيار للتعبير عن الآثار النقدية باليورو (EUR) إلى حين توفير البيانات بالدينار التونسي (TND)، تم تطبيق سعر التحويل إلى اليورو.

لا يُمكن تحقيق الدخل من جميع الآثار على الرغم من أن بعضها تكاليف وفوائد اجتماعية تؤدي إلى تغييرات في الرفاهية. يتم وصف هذه الآثار نوعيا. يجب اعتبار التأثيرات النقدية وغير النقدية بشكل متكامل كنتيجة لتحليل المردوديّة.

[24] مقياس مالي لقياس الربحية او الجدوى المالية للاستثمار أو المشروع. يمثل صافي القيمة الحالية الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة على مدى عمر المشروع، مخصومة بسعر خصم يتم الاتفاق عليه.

3 الوضع المستقبلي بدون المشروع و بديل المشروع

كما هو موضح في الفصل السابق، يُقارن تحليل المردوديّة الوضع في غياب المشروع بالوضع عند تحقيق المشروع.

يعرض هذا الفصل أولا الوضع في غياب المشروع (القسم 3.1) ثمّ ثانيا الوضع عند تحقيق المشروع (القسم 3.2)، وثالثا السيناريوهات المُختلفة المطبقة (القسم 3.3).

3.1 الوضع المستقبلي بدون المشروع

'الشغل كالمُعتاد' هو الوضع المستقبلي بدون المشروع. بمعنى آخر، الوضع الذي لا يتم فيه تطوير منصة عدالة الشغل لمساعدة الناس في تونس على التوقي وحل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل أو باختصار، فرضيّة أن يظلّ وضع المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس كما هو اليوم وأن نفس النسبة من الشعب التونسي ستواجه مشكلة قانونية متعلقة بالشغل وأن نسبة النجاح (أي التغيير في حل المشكلة) ستبقى كما هي.

يوصف الوضع الحالي للمشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس بمزيد من التفصيل أدناه.

الحالة الراهنة

في عام 2023، بلغ عدد السكان البالغين في تونس 8,037,000 شخص **(i)**[25] يواجه ما يقرب من ثلثهم قضايا في المحاكم (31%) **(ii)** يتعلق جزء منها (17%) **(iii)** بمشاكل قانونية مُرتبطة بالشغل. من بين المجموعة التي تعاني من مشكلة قانونية متعلقة بالشغل، تتخذ الغالبية إجراءات لحل المشاكل القانونية (71%) **(iv)** بينما لا يتخذ الجزء المُتبقّي أي إجراء (29%).[26]

من بين المجموعة التي تتخذ إجراءات لحل مشكلتهم القانونية المتعلقة بالشغل، يتمكّن 13% فعلا **(iv)** من التوصّل لحلها (ولو جزئيا). وبالنسبة للآخرين، قد تظل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل دون حل (87%) أو عالقة (41%) أو يتمّ التخلّي عنها (46%).[27]

بالنسبة لأولئك الذين تمكنوا من حل مشاكلهم القانونية، توجد العديد من الخيارات المفتوحة حول كيفية حلها: مُبادرة ذاتية (56%) **(vi)**، الشبكة الاجتماعية (17%)، اللجوء لطرف محايد (أي وسيط) (13%) **(vi)**، المحاكم والمحامين (12%) **(vi)** والشرطة (2%).[28] أمّا بالنسبة لتحليل المردوديّة، فإن الخيارات التي يُمكن أن تؤثر عليها المنصة هي المبادرات الذاتية و اللجوء إلى الوسيط/المحاكم والمحامين.

25 المعهد الوطني للإحصاء، 2021، السكان في 1 جانفي. انظر http://www.ins.tn/statistiques/111 نظرا لمصادر البيانات المحدودة، يتكون هذا العدد من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 20 عاما فما فوق وهو أقل من العدد الفعلي للبالغين.
26 HiiL، 2023، احتياجات العدالة والرضا في تونس - 2023، المشاكل القانونية في الحياة اليومية.
27 المرجع نفسه.
28 HiiL، nd.، عدالة الشغل في تونس – ورقة تحديد المواقع.

يعرض الشكل التالي تفصيلا للأعداد المُطلقة والذي سيشكل أساس تحليل 'الشغل كالمُعتاد'.

الجدول 3.1: توزيع القضايا ونتائجها على السكان التونسيين البالغين (2023)

	باب	الحصّة	الحجم
i	مجموع السكان البالغين في تونس	%100	8,036,908
ii	مجموع عدد القضايا العدليّة في تونس	%31	2,491,441
iii	مجموع عدد المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس سنويا	%17	423,545
iv	مجموع عدد الأشخاص في تونس الذين يتخذون إجراءات لحل المشاكل القضائية	%71	300,717
v	نسبة من يحلّ مشكلته بنجاح	%13	39,093
vi	الطريقة التي يتم بها حل القضية بنجاح:		
	▪ المبادرات الذاتية	%56	21,892
	▪ الوسطاء	%13	4,082
	▪ المحاكم/المحامون	%12	4,691
	▪ طريقة أخرى	%19	7,428

3.2 بديل المشروع

يُمثل بديل المشروع في الوضع المستقبلي الذي يتم فيه تطوير منصة عدالة الشغل لمساعدة الناس في تونس على منع وحل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل. تشمل الفقرات الموالية وصفا ضافيا لمنصّة عدالة الشغل ، بما في ذلك أهدافها والجمهور المستهدف ونطاقها ووظائفها. كما يتم وصف آثار الوضع المستقبلي في الفصل التالي مع إعطاء أفكار وملامح الوضع البديل للمشروع بخصوص المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس.

الهدف من منصة عدالة الشغل

يتمثل التأثير المنشود لمنصة عدالة الشغل من تمكين الأجراء و المؤجرين و المهنيين العاملين المجال القانون بطريقة مزدوجة من:

1. التخفيض من معدل قضايا الشغل لتصبح مشاكل قانونية تتعلّق بالشغل؛
2. حل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل وبالتالي تقليل عدد المشاكل بطريقة قائمة على النتائج ويفضل أن يكون ذلك دون اللجوء إلى القضاء.

يتم تحقيق هذا الهدف بتحسين قُدرات الجهات الفاعلة الأساسية وأدواتها ومعرفتها (أي الأجراء و المؤجرين و المهنيين في مجال العدالة) للتوقي أو حل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل ومن خلال ضمان معالجة أفضل للمشاكل.

تحاول منصة عدالة الشغل من سد فجوة المعلومات التي يواجهها المستفيدون الذين لا يُدركون في الوقت الحالي كيف يمكن توفير المعلومات اللازمة و تفسيرها بخصوص كل حالة.

الفئة المُستهدفة ونطاق منصة عدالة الشغل

تتألف الفئة المُستهدفة لمنصة عدالة الشغل من ثلاث مجموعات:

- الأجراء؛
- المؤجرون ، مثل المديرين، والوكلاء ومديري الموارد البشرية (HR) و المشرفين على قسم الشؤون القانونية داخل المؤسسة؛
- المهنيين في قطاع العدالة المحامين المتخصصين في الشغل والوسطاء والقضاة ومتفقّدي الشغل.

تغطي منصة عدالة الشغل كامل ولايات الجمهورية التونسية كما ستغطي جميع مجالات الشغل في القطاع الخاص. يُركز البرنامج على القضايا الجماعية ولا يخدم الحالات الفردية إذ لن يتمّ تقديم إرشادات خصوصيّة بالنسبة لمشكلة قانونية محددة متعلقة بالشغل، إلّا أنّ المنصة ستكون مُحدّدة قدر الإمكان مثلا من خلال تقديم عدد من السيناريوهات الشخصية. كما يُمكن أيضا للمنصّة الإحالة لمؤسسات قانونية تابعة بالنظر في موضوع عدالة الشغل. ستكون منصة عدالة الشغل على الإنترنت لضمان وصول المنصة إلى جمهور واسع (وكذلك الفئات المهمشة).

وظائف منصة عدالة الشغل

تشمل الأنشطة والوظائف المخطط لها للمنصة توفير المعلومات والمبادئ التوجيهية والأدوات[29].

المعلومات

- شرح واضح لتشريعات الشغل الجاري بها العمل في البلاد التونسية ومسارات معالجة المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل. يساعد التوجيه خطوة بخطوة الأجراء و المؤجرين من في حل المشكلات وفهم حقوقهم كما تُساعد المعلومات المُتعلقة بالوقاية على فهم كيفية تجنب المشاكل القانونية.
- يساعد نظام الإحالة في الحصول على الدعم المناسب قبل اللجوء إلى الإجراءات القانونية. يقترح سيناريوهات شخصية مختلفة ويعمل باعتماد تقنية «أشجار قرارات المعلومات» ويبني على البنية التحتية الحالية الموجودة في تونس للنزاعات الشغلية. عندما يتعذر حل الأمور بين الأجير والمؤجر ، يدعم النظام الإحالات المُصمّمة خصيصا للمهنيين ممارسي العدالة (الوسطاء والمحامين وما إلى ذلك) وخدمات المساعدة القانونية (بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمحامين) وأنظمة الدعم المتاحة والدعم في الوصول إلى صاحب المصلحة المناسب.

29 استنادا الى على وثيقة HiiL «الإطار المنطقي - العدالة العمالية - مختبر الابتكار القضائي» وجلسة عمل مع خبراء HiiL، عقدت في شهر فيفري 2023.

المبادئ التوجيهية

- تُوفّر المنصة مبادئ توجيهية لعدالة الشغل تم تطويرها بالتعاون مع المهنيين القانونيين التونسيين بناء على أحدث الأدلة وأفضل الممارسات والبحوث. تُكمّل هذه المبادئ التوجيهية المعلومات الموجودة وتوفر لممارسي العدالة رؤى جديدة وأدوات عملية لمنع وحل النزاعات المتعلقة بالشغل. يمكن أن يساهم تشجيع المهنيين و ممارسي العدالة على اعتماد ممارسات قائمة على الأدلة من خلال المبادئ التوجيهية في تحقيق نتائج أفضل.

الأدوات

- تُوفّر المنصّة أدوات عبر استخدام شبكة الإنترنت وغير متصلة بالإنترنت لحل المشاكل بطريقة أكثر تركيزا على الأشخاص: وضع المخرجات لفائدة الأجراء في المقام الأوّل. تُتاح هذه الأدوات للمؤجرين (مثل إدارة الموارد البشرية و إدارة الشؤون القانونية) والمهنيين ممارسي العدالة، وتهدف إلى المساعدة في جعل عملية تسوية النزاعات أكثر فعالية.

يتم دعم المنصة من خلال دورات تدريبية للمهنيين ممارسي العدالة تساعدهم على تطبيق المعلومات والمبادئ التوجيهية والأدوات في ممارساتهم اليومية وبالتالي تعزيز الشغل القائم على الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم حملات التوعية بتثقيف الأفراد حول المسائل القانونية المتعلقة بالشغل وحول حقوقهم والمعلومات والموارد المتاحة. يُعد تبادل المعلومات عبر مُختلف قنوات الاتصال عن بُعد وغيرها أمرا ضروريا للوصول إلى جمهور واسع.

3.3 السيناريوهات

يتمثل التأثير المنشود لمنصة العدالة في الشغل في تعزيز قدرات كل من الأجراء و المؤجرين و المهنيين وممارسي العدالة بطريقة مزدوجة من أجل:

1. منع تحوّل قضايا الشغل لتُصبح مجرد مشاكل قانونية تتعلّق بالشغل؛
2. حل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل وبالتالي الحد من المشاكل القانونية التي لم يتم حلها بطريقة قائمة على النتائج ويُفضّل أن يكون ذلك دون اللجوء إلى القضاء.

السيناريوهات الثلاثة

كما ذُكر أعلاه، فإن لمنصة عدالة الشغل هدفان رئيسيان.

ستؤثر هذه الأهداف على العديد من البيانات الرئيسية التي جاءت في تحليل 'الشغل كالمُعتاد' (انظر القسم 3.1). إذ يرتبط الهدف الأول «تقليل عدد القضايا التي لم يتم حلها» بعدد القضايا التي تم حلها بنجاح **(v)**. إذا كان من الممكن حل المزيد من الحالات بنجاح، فسوف ينخفض عدد الحالات التي لا تزال دون حل. ثانيا، يرتبط الهدف الأول أيضا بعدد التونسيين الذين يتخذون إجراءات **(iv)**. إذا كان من الممكن حل القضايا بنجاح، فسوف يُشجع الناس على أخذ القرار أيضا.

أمّا الهدف الثاني «منع حدوث مشاكل قانونية متعلقة بالشغل»، فهو يرتبط بعدد الأشخاص في تونس الذين يُعانون من مشاكل قانونية مُتعلقة بالشغل**(iii)**. بمجرد أن تضمن منصة عدالة الشغل عدم تورط الناس في تونس في مشكلة قانونية متعلقة بالشغل، فإن ذلك سيمنع حدوث المشكلة.

لتقييم تأثير منصة عدالة الشغل على هذه العناصر المختلفة، يتم تقييم التكاليف والفوائد باعتبار السيناريوهات الثلاثة. تلتقط هذه السيناريوهات فوائد البرنامج في السياق التونسي بدءا من زيادة عدد الحالات الناجحة عند اتخاذ إجراء. بالإضافة إلى الفوائد من هذا السيناريو، ففي السيناريو 2 تتم إضافة ارتفاع عدد الأشخاص الذين يتخذون إجراءات إلى الفوائد المتأتية من السيناريو 1. أمّا في السيناريو 3، فتتم إضافة الفوائد من منع المشاكل. يرجى الاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للسيناريوهات الثلاثة أدناه.

السيناريو 1 - زيادة عدد الحالات الناجحة لأولئك الذين يتخذون إجراءات

في 'الشغل كالمُعتاد'، تتمّ مُعالجة 13% من المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل بنجاح. وفي الحالات المُتبقّية التي تُمثل 87%، تكون المشكلة إما مهجورة أو عالقة (مع احتمال التخلي عنها). يقيم هذا السيناريو التأثيرات عندما يمكن زيادة معدل النجاح. من المفترض أن يتحسن المعدل من 13% إلى 15%.

السيناريو 2 - زيادة عدد الأشخاص الذين يتخذون إجراءات

في وضع 'الشغل كالمُعتاد'، يُقرّر 71% من الأشخاص في تونس الذين يُعانون من مشاكل قانونية متعلقة بالشغل إتخاذ إجراء. يقيم هذا السيناريو الآثار عندما يقرر المزيد من التونسيين الذين يعانون من مشكلة قانونية متعلقة بالشغل إتخاذ إجراء. من المفترض أن يتحسن المعدل من 71% إلى 80%.

السيناريو 3 - تقليل عدد الأشخاص في تونس الذين لديهم مشكلة قانونية متعلقة بالشغل

في وضع 'الشغل كالمُعتاد'، يُواجه 17% من مجموع البالغين التونسيين مشكلة قانونية متعلقة بالشغل. يقيم هذا السيناريو الآثار في حالة إمكانية تخفيض هذه النسبة. من المفترض أن ينخفض المعدل من 17% إلى 16%.

يعرض الجدول أدناه الافتراضات الرئيسية لكل سيناريو.

الجدول 3.2: توزيع المسائل القضائية في وضع 'الشغل كالمُعتاد' وثلاثة سيناريوهات

	الصّنف	الحصّة في 'الشغلكالمُعتاد'	الحصّة السيناريو 1	الحصّة السيناريو 2	الحصّة السيناريو 3
i	مجموع السكان البالغين في تونس	%100			
ii	مجموع القضايا العدلية في تونس	%31			
iii	مجموع المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في تونس سنويا	%17			%16
iv	مجموع الأشخاص في تونس الذين يتخذون إجراءات لحل المشكلة القانونية	%71		%80	
v	نسبة من حلّ مشكلته بنجاح	%13	%15		
	نسبة القضايا التي تمّ التخلي عنها	%46	%44		
	نسبة القضايا التي لا تزال عالقة	%41			

4 آثار المشروع

يتمّ من خلال تحليل المردوديّة احتساب آثار المشروع. تتكون هذه الآثار من التكاليف والفوائد التي يُولّدها المشروع. يعرض هذا الفصل أولا التكاليف (القسم 4.1). وبعد ذلك، تُقسّم الفوائد بين الآثار الكمية (المباشرة) الناتجة عن المشروع (القسم 2-4) والآثار النوعية (القسم 3-4).

4.1 التكاليف

يتمّ في هذا القسم استعراض التكاليف التي ينطوي عليها المشروع. تتألف التكاليف المباشرة للإجراءات من تكاليف غير متكررة وتكاليف متكررة. تتناول الأقسام التالية بالتفصيل كل فئة من فئات التكلفة.

الجدول 4.1: التكاليف غير المُتكرّرة والمتكررة للمنصة (باليورو)

نوع التكاليف	التكاليف	حدوث التكاليف
التكاليف لمرة واحدة		
تكاليف الاستثمار	مرة واحدة، في 2023	132,000
تكاليف التسويق	مرة واحدة، في 2023	20,000
التكاليف المتكررة		
تكاليف الصيانة	كل عام	26,000
تكاليف التسويق	كل ثلاث سنوات	10,000
تكاليف الدعم	كل عام	48,000

التكاليف لمرة واحدة

تتألّف التكاليف غير المتكررة من تكاليف الاستثمار وتكاليف حملة تسويقية واسعة النطاق لزيادة الوعي عند إطلاق مُقاربة منصة عدالة الشغل(الجدول 1-4). يتمّ صرف الكُلفتين غير المُتكرّرتين مرة واحدة مع احتسابهما لعام 2023.

تتكون تكاليف الاستثمار من تكاليف تطوير البرمجيّات والمحتوى واختبار المنصة **(i)** وتكاليف التصميم وإعداد الرسوم البيانيّة **(ii)** وتكاليف حماية البيانات **(iii)**. تُقدّر تكاليف التطوير بمبلغ 100,000[30] يورو وتُقدّر تكاليف التصميم ب 12,000 يورو بينما تُقدّر تكاليف حماية البيانات بمبلغ 20,000 يورو[31] تُضاف إلى تكاليف الاستثمار البالغة 132,000 يورو.[32]

وبالنسبة لنشر الوعي حول المنصة، تشمل التكاليف غير المتكررة في السنة الأولى أيضا حملة توعية واسعة النطاق. من المُتوقّع أن تبلغ كُلفة الحملة ضعف تكلفة حملة تسويقية عادية أي 10,000 يورو.[33]

30 استنادا إلى حكم الخبراء و Meddeb، 2022، تحليل التكلفة والعائد المجتمعي للاستثمار في عدالة الشغل في تونس.
31 نظرا لتعقيد المنصة، تم استخدام الحد الأعلى البالغ 40.000 دينار تونسي. Novatis, 2022 كلفة إنشاء موقع واب. تونس. انظر: https://www.novatis.tn/tarif-creation-site-web-en-tunisie-2020/
32 استنادا إلى حكم الخبراء وMeddeb، 2022، تحليل التكلفة والعائد المجتمعي للاستثمار في عدالة الشغل في تونس.
33 المرجع نفسه.

التكاليف المتكررة

تتكون التكاليف المتكررة للمنصة من تكاليف الصيانة وتكاليف التسويق وتكاليف موظفي الدعم. انظر الجدول 4.1. يتمّ صرف تكاليف الصيانة والدعم للموظفين كل عام. تشمل تكاليف التسويق حملة كل ثلاث سنوات.

تتكون تكاليف الصيانة من أعمال الصيانة الرقمية على المنصة وتراخيص البرمجيّات وتحديث المحتوى على المنصة. تُقدّر تكاليف الصيانة السنوية بمبلغ 26000 يورو سنويا وتتكون من 20% من تكاليف الاستثمار[34] و5% لتصحيح نظام الصيانة.[35]

بعد حملة واسعة النطاق خلال السنة الأولى، يتم إجراء توعية محدودة كل عام لتعزيز وعي الفئة المستهدفة بمنصة عدالة الشغل. وكما سلف ذكره، يُقدّر أن تبلغ هذه التكلفة 10,000 يورو سنويا.

تشمل تكاليف الدّعم الرّاتب السّنوي لأربعة موظفين يدعمون كل من المنصة وزوّار المنصة.[36] يبلغ متوسط الرّاتب الشهري للموظف الحكومي حوالي 1000 يورو للشخص الواحد[37] مما يؤدي إلى تكاليف سنوية قدرها 48000 يورو.

4.2 التأثيرات الكمية

يتم اعتماد أربع خطوات لتقييم أثر مُقاربة منصة عدالة الشغل على الأهداف المحددة.

الخطوة 1 - تقييم عدد الأشخاص في تونس القادرين على النّفاذ إلى المنصة

تتمثل نقطة انطلاق تقييم الفوائد في حجم الفئة المستهدفة (المُحتملة) لمنصة عدالة الشغل. تشمل المجموعة المستهدفة الرئيسية الأشخاص في تونس الذين يُعانون من مشاكل قانونية تتعلق بالشغل. وكما جاء في القسم 3.1، يُعاني حوالي 423,500 شخص في تونس من مشاكل قانونية تتعلق بالشغل. قد يستفيد 5% من الأشخاص الذين يواجهون مشكلة تتعلق بالشغل من الخدمات التي ستُقدّمها المنصة بناء على معيار يُستخدم في خدمات مُماثلة[38] ويعني هذا أن منصة عدالة الشغل سيستفيد منها كلّ سنة إلى 21,200 شخص في تونس. تجدر الإشارة إلى أنه لن يتم الوصول إلى الإمكانات الكاملة خلال السنوات الأولى من حياة المنصة. لذلك، يفترض فريق الدراسة أنه سيتم الوصول إلى 1% من الجمهور المستهدف (أي ما يعادل 4235 شخصا في تونس) خلال عام 2024 وهو العام الأول لتشغيل المنصّة. من المفترض أن يتم الوصول إلى أقصى الإمكانات خلال عام 2030 يستقرّ بعدها عدد الأشخاص في تونس الذين تصل إليهم المنصة سنويا.

34 استنادا إلى حكم الخبراء و Meddeb، 2022، تحليل التكلفة والعائد المجتمعي للاستثمار في عدالة الشغل في تونس.
35 SEO, Ecorys and Van Zutphen Economisch advies, 2019, 'Werkwijzer voor maatschappelijke kosten-batenanalyse van de digitale overheid'.
36 بناء على حكم الخبراء.
37 بناء على Paylab, n.d.، تونس - رواتب على المناصب في تونس. انظر https://www.paylab.com/tn/salaryinfo
38 نظرا لعدم وجود بيانات تونسية محددة حول الاستخدام المحتمل لمنصة على هذا النحو، فقد تم استخدام البيانات الهولندية لإجراء تقديرات. يرجى الاطلاع على: Het juridisch loket 2022، Jaarverslag 2021.

الخطوة 2 - تقييم تكاليف المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل

أما الخطوة الثانية فتتمثل في تقدير كُلفة قضية شغليّة في المجتمع التونسي. للقيام بذلك، لا بد من التمييز بين القضايا التي لا تزال دون حل والحالات التي يتم حلها. في الفئة الأولى، يُمكن إجراء تمييز إضافي بين الحالات التي لم يتم حلها حيث لم يتّخذ العامل أيّ إجراء **(#1)** والحالات التي اتخذ فيها العامل إجراء ولكنه لم ينجح في حل المشكلة **(#2)**. وبالنسبة للحالات التي تم حلها، هناك عدة طرق ممكنة لحلها. أمّا الحالات التي تم اعتبارها في هذا التحليل للمردوديّة هي اتخاذ إجراءات ذاتية **(#3)** بما في ذلك اللجوء لوسيط **(#4)** أو الاعتماد على محامي / اللجوء إلى المحكمة **(#5)**.

الشكل 4.1: تقييم الآثار

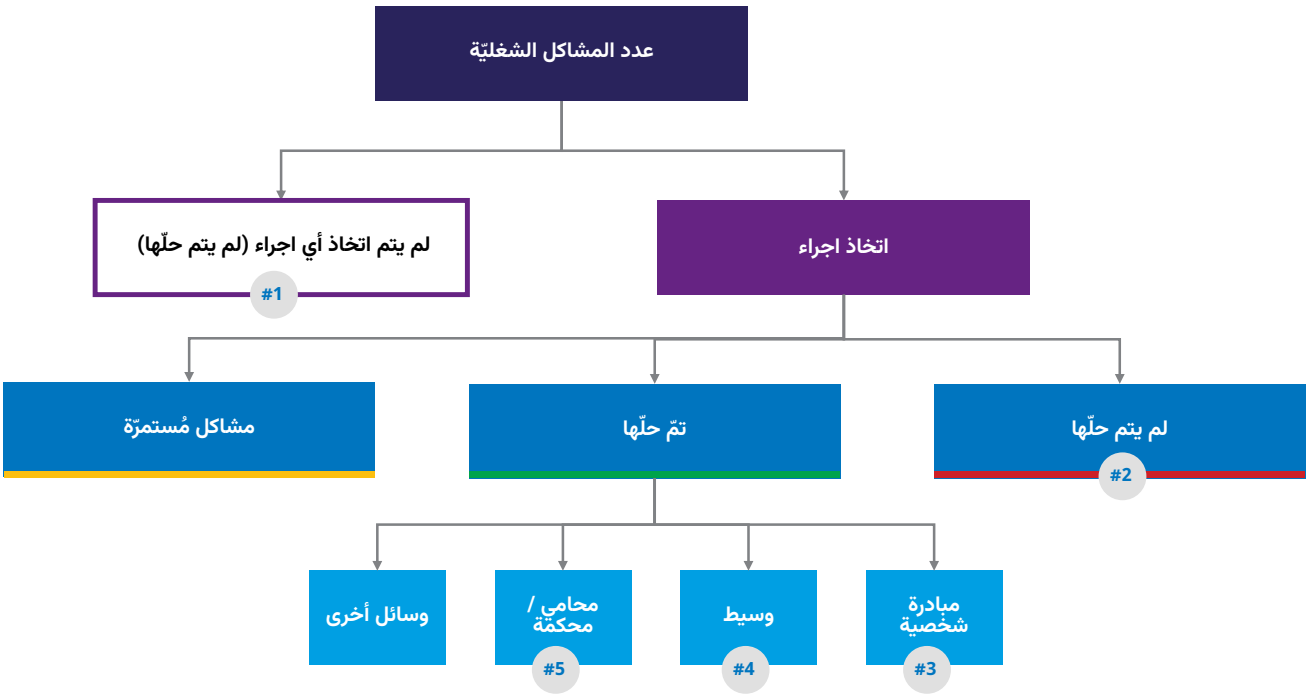

المصدر: إيكوريس (2021)

تم تقييم التكاليف المجتمعية (المربعات الخضراء في الشكل أعلاه) لكل من الإجراءات الخمس لمشكلة قانونية متعلقة بالشغل. يُمكن الاطّلاع على وصف تفصيلي لكيفية تقدير هذه التكاليف في المرفق الأول - وصف مُفصّل لحساب الفوائد. يعرض الجدول أدناه تقديرات للتكاليف المجتمعية لكل من هذه الإجراءات لحالة فردية.

الجدول 4.2: التكاليف المجتمعية لكل إجراء (باليورو)

	التكاليف
قضية لم يقع حلها	
لا يوجد إجراء	808
اجراء	1,521
قضية تمّ حلّها	
عمل ذاتي	601
وسيط	668
محامي	868

الخطوة 3 - تقييم تأثير المنصة على الأشخاص في تونس الذين يعانون من مشاكل قانونية متعلقة بالشغل

كما هو مُوضّح في القسم 3.3، يتم تقييم تأثير البرنامج على الأشخاص في تونس الذين يعانون من مشاكل قانونية متعلقة بالشغل باستخدام سيناريوهات مختلفة. ينصبّ التركيز الرئيسي في السيناريو 1 على تحسين مُعدّل نجاح التونسيين الذين يتخذون إجراءات أيّ انخفاض عدد الحالات التي لم يتم حلها (**#2** في الجدول 4.1) كما تنخفض التكاليف المُرتبطة بها. يتمثل الجانب الآخر من العملة في ارتفاع عدد الحالات التي يتخذ فيها العُمّال إجراءات ذاتية أو يلجؤون إلى وسيط أو محامي مع ارتفاع تكاليف هذه الإجراءات.

يستعرض الجدول أدناه الاختلافات بين 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريو 1 باحتساب عدد التونسيين.

الجدول 4.3: طرق حل المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل في عام 2030 (مقارنة الشغل كالمُعتاد والسيناريو 1)

	الشغل كالمُعتاد	السيناريو 1
الفئة المستهدفة	21,177	21,177
التونسي لا يتخذ أيّ إجراء	6,141	6,141
التونسي يتّخذ إجراء	15,036	15,036
الإجراءات ناجحة	1,955	2,255
عمل ذاتي / مبادرة ذاتية	1,095	1,263
وسيط	254	293
محامي / محكمة	371	271

في السيناريو 2، ينصب التركيز الرئيسي على تحفيز المزيد من الناس في تونس على اتخاذ إجراءات أي التخفيض من عدد الحالات التي لا يتم فيها اتخاذ أي إجراء (#1 في الجدول 4.4). كما ستنخفض التكاليف المُرتبطة بعدم اتخاذ أي إجراء. الوجه الآخر للعملة هو ارتفاع عدد الحالات التي يتخذ فيها العُمّال إجراءات وزيادة التكاليف المُرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، ترتفع أيضا التكاليف المتعلقة بالشغل الذاتي و اللجوء إلى وسيط أو إلى محام.

يستعرض الجدول أدناه الاختلافات بين 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريو 2 باحتساب عدد التونسيين.

الجدول 4.4: طرق حل مشكلة قانونية متعلقة بالشغل في عام 2030 (مقارنة الشغل كالمُعتاد والسيناريو 2)

	الشغلكالمُعتاد	السيناريو 2
الفئة المستهدفة	21,177	21,177
التونسي لا يتخذ أيّ إجراء	6,141	4,235
التونسي يتّخذ إجراء	15,036	16,942
الإجراءات الناجحة	1,955	2,521
عمل ذاتي / مبادرة فردية	1,095	1,423
وسيط	254	330
محامي / محكمة	371	305

في السيناريو 3، ينصب التركيز الرئيسي على الوقاية أي انخفاض عدد التونسيين الذين يواجهون مشاكل قانونية تتعلق بالشغل. تجدر الإشارة إلى أنه عندما ينخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من مشكلة قانونية متعلقة بالشغل ينخفض الجمهور المستهدف للمنصة أيضا (حيث ما زلنا نفترض أن المنصة ستصل إلى 5% من الأشخاص في تونس الذين يعانون من مشكلة قانونية متعلقة بالشغل). في السيناريو 3، تم تقييم الجمهور المستهدف للمنصة ليكون 19,932 في عام 2030. على الرغم من انخفاض عدد الجمهور المستهدف، إلا أن المجتمع يستفيد لأن عددا أقل من الناس في تونس سيواجهون تكاليف تتعلق بالمشاكل القانونية المتعلقة بالشغل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التونسيين الذين لا يزالون يواجهون مشكلة قانونية شغليّة هم أكثر قدرة على حل المشكلة وبالتالي يُواجهون تكاليف اجتماعية أقل.

يستعرض الجدول أدناه الاختلافات بين 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريو 3 باحتساب عدد التونسيين.

الجدول 4.5: طرق حل مشكلة قانونية متعلقة بالشغل في عام 2030 (مقارنة 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريو 3)

	الشغلكالمُعتاد	السيناريو 3
الفئة المستهدفة	21,177	19,932
التونسي لا يتخذ أيّ إجراء	6,141	3,986
التونسي يتّخذ إجراء	15,036	15,945
الإجراءات الناجحة	1,955	2,392
عمل ذاتي / مبادرة فردية	1,095	1,339
وسيط	254	311
محامي / محكمة	371	287

الخطوة 4 - تقييم التكاليف المجتمعية الإجمالية

تتمثل الخطوة الأخيرة في التحليل في تقييم التكاليف المجتمعية لكلّ من سيناريو 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريوهات الثلاثة. للقيام بذلك، يتم ضرب عناصر التكلفة الفردية المحددة في الخطوة 2 في عدد الحالات في سيناريو 'الشغل كالمُعتاد' وفي كل سيناريو من السيناريوهات. يعرض الجدول التالي التكاليف في سيناريو 'الشغل كالمُعتاد' والسيناريوهات الثلاثة في عام 2030.

الجدول 4.6: تكاليف الشغل كالمُعتاد والسيناريوهات في عام 2030 (باليورو)

	الشغلكالمُعتاد	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3
لم يتم حلها - لا يوجد إجراء	5,246,000	5,246,000	3,618,000	3,405,000
لم يتم حلها - إجراء	11,117,000	10,634,000	11,982,000	11,277,000
حل - عمل ذاتي	695,000	802,000	904,000	851,000
تقرر - وسيط	180,000	207,000	234,000	220,000
تقرر - محام / محكمة	215,000	248,000	280,000	263,000
إجمالي تكاليف الردود	**17,453,000**	**17,137,000**	**17,017,000**	**16,016,000**

بعد تقييم التكاليف لكل سيناريو، يتم خصم تكاليف الشغل كالمُعتاد من تكاليف السيناريو الذي تم تحليله. بهذه الطريقة، يتم حساب القيمة المضافة لكل سيناريو. وأخيرا، يتم تضمين الفروق السنوية في تحليل المردوديّة ويتم حساب صافي القيمة الحالية. تظهر النتائج في الجدول التالي.

الجدول 4.7: صافي القيمة الحالية للسيناريوهات (2023-2037، باليورو)

	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3
لم يتم حلها - لا يوجد إجراء	-	13,310,000	14,822,000
لم يتم حلها - إجراء	3,951,000	-7,068,000	-2,060,000
تمّ حلّها - عمل ذاتي	-874,000	-1,705,000	- 1,328,000
تمّ حلّها - وسيط	-226,000	-441,000	-343,000
تمّ حلّها - محامي / محكمة	-270,000	-528,000	-411,000
إجمالي تكاليف الاجراءات	**2,581,000**	**3,568,000**	**10,681,000**

4.3 التأثيرات النوعية

بالإضافة إلى التأثيرات الكمّية المُدرجة في الحسابات المعروضة أعلاه، تم تحديد سلسلة من التأثيرات التي لا يمُكن تقييمُها نقدا. نظرا لطبيعة هذه التأثيرات، لا يمكن تضمينها في احتساب التأثير. لذلك يقدم هذا القسم كل تأثير من التأثيرات ويشير إلى ما إذا كان من المحتمل أن يؤثر على المشروع بشكل إيجابي أو سلبي (في كل من السيناريوهات الثلاثة). تتمّ الإشارة إلى التأثير الإيجابي ب '+' والتأثير السلبي ب '-'.

زيادة التمكين ++

ستُتيح منصّة عدالة الشغل المعلومات القانونية لجمهور واسع مما يساهم في مزيد تمكين الشعب التونسي. عندما يكتسب الناس فهما أفضل للقانون، سيسمح لهم ذلك بالتصرف عند بروز مشكلة قانونية.[39] تعتبرُ مُنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمكين الناس كأحد الركائز الأساسية لإطار العدالة الذي بضع في محوره الإنسان وتشير إلى أن 'الشبكات القوية من المعلومات القانونية المتاحة بسهولة والمفهومة [...] ستلعب دورا هاما في ضمان توفّر المعلومات المُناسبة عندما يحتاجها الناس وبلُغة وشكل أكثر ملاءمة لهم'.[40] وبالتالي، فإن إتاحة المعلومات بسهولة سيُمكّن الناس وسيؤثر بشكل إيجابي على قدرتهم على حل النزاعات.[41]

لكن يصعب قياس هذا التأثير وبالتالي لا يُمكن قياسه كمّيا. إلّا أنّه من المتوقع أن يكون لهذا التأثير أثر إيجابي كبير. قد يكون التأثير أكبر في السيناريو 2 و3 اللّذين يُركّزان على المعلومات التي توفّرُها المنصّة.

39 باثفايندرز (Pathfinder)، 2019 العدالة للجميع.
40 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021، إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادئ الممارسات الجيدة من أجل العدالة التي تُركّز على الإنسان.
41 المرجع نفسه.

زيادة الرضا عن النتيجة +

يرتبط هذا التأثير ارتباطا وثيقا بزيادة تمكين الناس وهو زيادة الرضا عن نتائج مشكلتهم. عندما يشعر الناس بالمزيد من الملكية ويكونون أكثر وعيا بحقوقهم والسياق القانوني، يمكنهم الدفاع عن أنفسهم بشكل أفضل. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى حل أكثر ملاءمة وأكثر إنصافا في كثير من الأحيان[42] (مقارنة بالوضع الذي يتم فيه اتخاذ تدابير جذرية مثل الفصل). وبالتالي، يمكن أن يؤثر هذا الشعور المتزايد بالرضا على جوانب أخرى مختلفة من حياة الفرد بما في ذلك السعادة والرفاهية ومستويات الإنتاجية.

وفي حين أن هذه الآثار كبيرة وتكتسي أهمية بالغة، إلا أنه لا يمكن قياسها كمّيا بدقة لكن يُمكن افتراض تأثيرها الإيجابي خاصة على السيناريو 2. وبشكل غير مباشر، ينطبق الرضا المتزايد عن النتيجة أيضا على السيناريو 1، حيث ينتج عن عدم وجود حل (أي حالة لم يتم حلها) تأثير معاكس.

تحسين الأمن المالي +

عندما يتم حل النزاعات بشكل فعال، فإن هذا يؤثر بشكل إيجابي على المركز المالي للفرد. إن المشاركة في نزاع تشكل عبئا على رفاهية الفرد وإنتاجيته (كما هو موضح أعلاه) وقد تتطلب استثمارات إضافية مثل الإستشارة القانونية أو تكليف محام.[43] قد تختلف هذه التكاليف حسب نوع النزاع والمركز المالي للأطراف.

لمّا تُساهم منصّة لعدالة الشغل في تقليل عدد القضايا التي لم يتم حلّها وتُشجّع المزيد من الناس على اتخاذ إجراءات (وعدم السماح نزاعاتهم بأن تستمر لمدة طويلة) و التوقي من حدوث النزاعات منذ البداية، فإنها ستؤثر أيضا بشكل إيجابي على الأمن المالي للمواطن المعني. وعلى هذا النحو، فإن تحسين الأمن المالي ينطبق على جميع السيناريوهات الثلاثة.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون للمنصة تأثير تعليمي إذ سيتسنّى للمُواطنين المُدركين لحقوقهم ولالسياق القانوني توقيع العقود بشكل أفضل في المستقبل. لذلك، من المتوقع أن يتأثر الأمن المالي للناس في تونس بشكل إيجابي على المدى الطويل.

تحسين جودة نظام العدالة +

من المُرجّح أن تتحسن نوعية النظام الرّسمي للعدالة عندما تنجح منصّة عدالة الشغل من التوقي و منع حدوث النزاعات، وربما يمكن الأطراف من إيجاد حلول دون اللجوء إلى القضاء في هذه الحالة، سيكون لدى نظام العدالة التقليدي مساحة للتركيز على القضايا الكبيرة والأكثر تعقيدا، في حين يمكن تسوية النزاعات الأصغر بين طرفين.[44] وهذا يعني أيضا أن خبرة القضاة في نظام العدالة الرسمي يمكن استخدامها بشكل أكثر مما هو عليه الحال حاليا (فهم يقضون أحيانا وقتا في قضايا كان من الممكن حلها بطرق غير تقليدية).[45] عندما يتمكن الخبراء في نظام العدالة التقليدي من قضاء المزيد من الوقت في القضايا الكبيرة و المعقدة ، فمن المُحتمل أن يُفيد ذلك جودة عملهم.

من الصعب فهم حجم ونطاق هذا التأثير لكن قد تُؤثر المنصّة تأثيرا إيجابيا على نوعية نظام العدالة ككل. هذه التأثيرات قابلة للتطبيق في جميع السيناريوهات الثلاثة.

42 باثفايندرز (Pathfinder)، 2019 العدالة للجميع.
43 TNO, 2015, Kosten van arbeidsongeschiktheid en zorg.
44 باثفايندرز (Pathfinder)، 2019 العدالة للجميع.
45 تم إجراء ملاحظات مماثلة في Beleidsdoorlichting Artikel 32 rechtspleging en rechtsbijstand، 2021، Ecorys.

زيادة الدفع نحو الاقتصاد الرسمي +/-

نظرا لكون منصة عدالة الشغل تُمكّن الناس في تونس وتسعى إلى تحسين قاعدة معارفهم القانونية، فمن المُتوقّع أن يُطالب الناس على المدى الطويل بمزيد من العقود والاتفاقيات المهنية عند الدخول في علاقة شغليّة بين الأجير والمؤجر . ومن شأن هذا التطور أيضا أن يدفع الشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الرسمي. مِثل هذا التحول له آثار إيجابية سواء كان ذلك على الأعمال التجارية (أي الحصول على التمويل، وإضفاء الطابع الرسمي على العقود التجارية، والحد من المسؤولية، وتحسين الأمن المادي، والوصول إلى الإعانات الحكومية وبرامج التدريب) وكذلك الحكومات (بزيادة المداخيل الضريبية وانخفاض تكاليف حفظ الأمن والنظام وزيادة المعلومات للسياسة الاقتصادية والقدرة على قياس أداء الاقتصاد بدقة أكبر).[46] [47] وفي الوقت نفسه، قد يؤدي الدفع نحو الاقتصاد الرسمي أيضا إلى تكبد تكاليف إضافية، لا سيما بالنسبة لصاحب العمل.

هذه الآثار معقدة ومترابطة بشدة ومن المتوقع إلى حد كبير أن تتحقق على المدى الطويل، وبالتالي لا يمكن قياسها كميا كجزء من هذا البحث. يرتبط الدّفع المُتزايد نحو الاقتصاد الرسمي في الغالب بالسيناريو 1 و2.

زيادة التكاليف -

وأخيرا، فإن هدف منصة لعدالة الشغل المتمثل في توعية الناس بشكل أفضل بحقوقهم والسياق القانوني قد يؤدي أيضا إلى زيادة الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة (أي الإستشارات القانونية، القضاة وغيرها). فمن خلال تحسين توفير المعلومات للأشخاص، يُمكن توقع أن هؤلاء المواطنين سيتصرفون لاحقا بناء على هذه المعلومات ويطلبون الدعم وقد يُترجم ذلك إلى نفقات إضافية من قبل الحكومة التونسية. ومن المرجح أن يتحقق هذا التأثير في الغالب في السيناريوين 1 و2.

46 باثفايندرز (Pathfinder)، 2019 العدالة للجميع.
47 منظمة العمل الدولية، 2021، الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي - نظرية التغيير.

5 نتائج تحليل المردوديّة

تم استعراض التكاليف والفوائد الفردية في القسم السابق والتي سيتمّ جمعها في هذا القسم مع تقييم الخصائص العامة للمشروع. وبما أن المستقبل غير مؤكد، فقد تمّ إجراء العديد من تحليلات الحساسية لاختبار قوة النتائج.

تحليل المردوديّة الاجتماعية والاقتصادية

يقوم تحليل المردوديّة بتقييم ما إذا كان المشروع مرغوبا فيه أم لا من منظور اجتماعي واقتصادي. وهذا يعني أنه لا يتم النظر فقط في الآثار على أصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر ولكن أيضا الآثار الاجتماعية لجميع أصحاب المصلحة، على غرار الآثار على النظام القضائي في تونس. يتم التعبير عن هذه الآثار من الناحية النقدية قدر الإمكان. تظهر نسبة كل هذه التكاليف والفوائد والعائد الاجتماعي والاقتصادي.

بالنّظر فقط إلى الآثار النقدية للمنصّات القضائية، يُصبح من الواضح أن جميع السيناريوهات إيجابية. في كل سيناريو، تكون التكاليف المرتبطة مباشرة بإطلاق المنصة وصيانتها أقل من الفوائد المجتمعية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه عند النظر فقط إلى الفوائد المجتمعية، سترتفع بعض العناصر (مثل تكاليف إشراك وسيط أو التكاليف المتعلقة بالعمل الذاتي) حيث سيتخذ المزيد من التونسيين إجراءات لحل مشكلتهم القانونية المتعلقة بالشغل.

وبالنظر إلى الفوائد غير المُحدّدة كمّيا، سيتأثر مُعظمها بشكل إيجابي بالمنصة إلّا أنّ بعض السيناريوهات لها آثار إيجابية أكبر من غيرها (مثلا فيما يتعلق بزيادة التمكين والرضا عن النتيجة).

يُقدّم الجدول التالي لمحة عامة عن توازن التكاليف والفوائد للفترة 2023-2027. يتم التعبير عن التكاليف والفوائد في صافي القيمة الحالية (NPV) باعتماد مستوى أسعار سنة 2022.

الجدول 5.1: نتائج تحليل المردوديّة حتى سنة 2037 (صافي القيمة الحالية NPV، باليورو)

	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3
تكاليف لمرة واحدة			
تكاليف الاستثمار	-132,000	-132,000	-132,000
تكاليف التسويق	-20,000	-20,000	-20,000
التكاليف المتكررة			
تكاليف الصيانة	-447,000	-447,000	-447,000
تكاليف التسويق	-162,000	-162,000	-162,000
تكاليف موظفي الدعم	-776,000	-776,000	-776,000
الفوائد (محددة كميا)			
لم يتم حلها - لا يوجد إجراء	13,310,000	-	14,822,000
لم يتم حلها – إجراء	-7,068,000	3,951,000	-2,060,000
تمّ حلّها - عمل ذاتي	-1,705,000	-874,000	- 1,328,000
تمّ حلّها - وسيط	-441,000	-226,000	-343,000
تمّ حلّها - محامي	-528,000	-270,000	-411,000
فوائد (نوعية)			
زيادة التمكين	+	++	++
زيادة الرضا عن النتائج	+	++	+ / -
تحسين الأمن المالي	+	+	++
تحسين جودة نظام العدالة	+ / -	+	+
زيادة الدّفع نحو الاقتصاد الرسمي	+ / -	+ / -	+ / -
زيادة التكاليف	-	-	+ / -
إجمالي التكاليف	**-1,537,000**	**-1,537,000**	**-1,537,000**
إجمالي الفوائد	**2,581,000**	**3,568,000**	**10,681,000**
صافي القيمة الحالية	**1,044,000**	**2,032,000**	**9,144,000**

تحليل الحساسية

تم إجراء تحليل الحساسية لاستكشاف آثار تغيير مُحرّكات القيمة الرئيسية على نتائج تحليل المردوديّة. ومن المتوقع أن تكون هذه المتغيرات حرجة، وتغييرها، إيجابا أو سلبا، له التأثير الأكبر على مؤشرات الأداء الاقتصادي للمشروع. حتى يتمكّن من عزل تأثير متغير واحد في كل مرة، يُغيّر تحليل الحساسية دائما متغيرا واحدا في كل مرة. تم إجراء تحليلين مختلفين للحساسية. واحد على مُعدّل خصم أعلى وواحد على ارتفاع تكاليف الاستثمار.

تحليل الحساسية 1 - التغيير في معدل الخصم

يُقيّم تحليل الحساسية الأول تأثير مُعدّل خصم مُتغيّر على نتائج تحليل المردوديّة. في التحليل الرئيسي للمردوديّة، يتم استخدام معدل خصم 3%. تمّ استخدام معُدّل خصم 7% في تحليل الحساسية.[48] يبين الشكل أدناه نتائج هذا التقييم. وكما يتضح، فإن الجاذبية العامة للمشروع أقل قليلا. لكن الفوائد لا تزال تفوق التكاليف إلى حد كبير.

الشكل 5.1: تأثير مُعدّل الخصم المُتغيّر على صافي القيمة الحالية لكل سيناريو

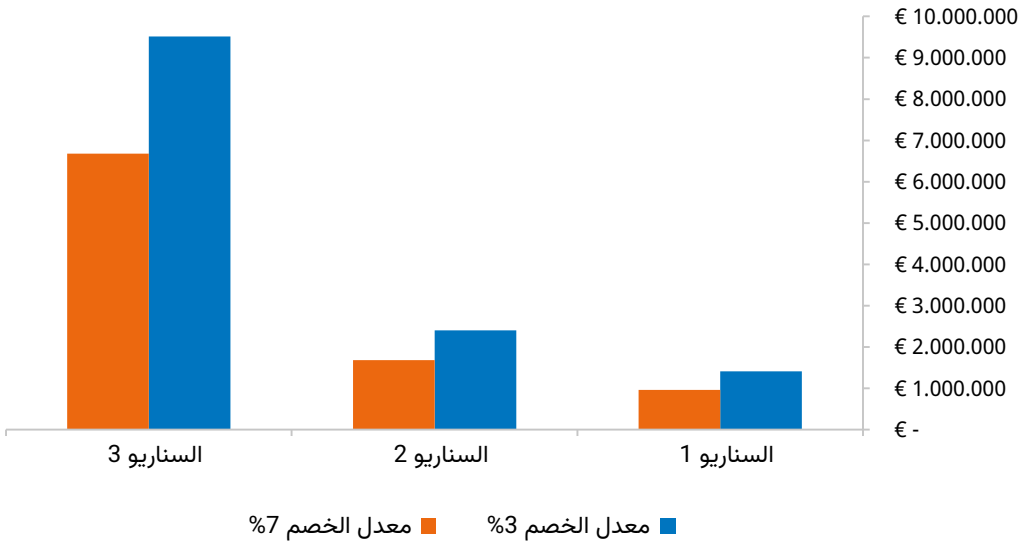

تحليل الحساسية 2 - التغيير في تقييم التكاليف

في هذا التحليل للحساسية، يتم إجراء تقييم لما سيحدث لجاذبية المشروع في حالة ما إذا كانت تكاليف المشروع أعلى بنسبة 25% مما هو مقدر حاليا. وفي التحليل الرئيسي للمردوديّة، يتم تقييم صافي القيمة الحالية للتكاليف بمبلغ 1.2 مليون يورو. في حالة ارتفاع التكاليف بنسبة 25%، سيكون صافي القيمة الحالية 1.4 مليون يورو. تأثير زيادة التكلفة على النتيجة الإجمالية لتحليل المردوديّة محدود كما هو موضح في الشكل أدناه.

48 تحليل التكلفة والعائد المجتمعي للاستثمار في عدالة الشغل في تونس 2022.

الشكل 5.2: تأثير ارتفاع تكاليف الاستثمار على صافي القيمة الحالية لكل سيناريو

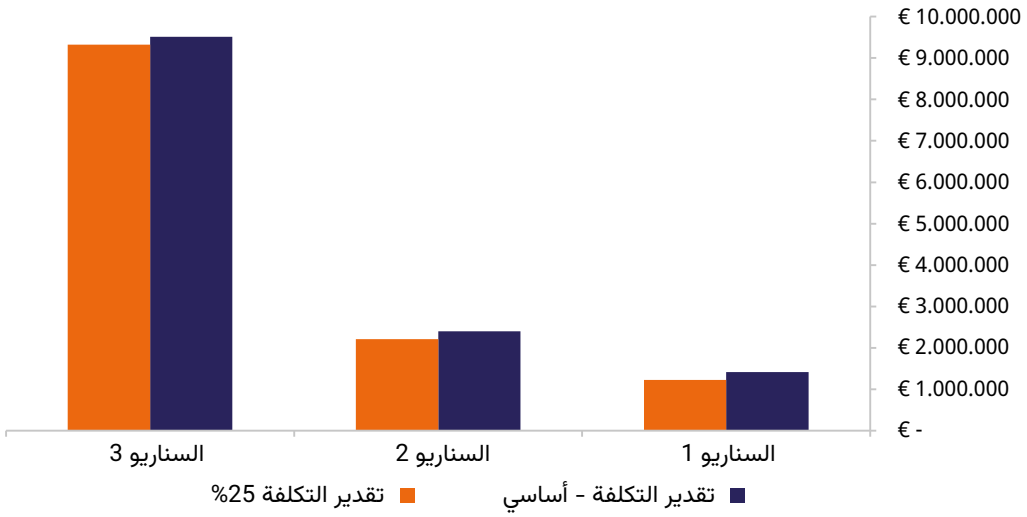

التوصيات

يصف التقرير الحالي نتائج تحليل المردوديّة السّابقة بسبب التركيز على تدخل لا يزال في مرحلة مبكرة من التطوير وهو تحت الدّراسة. يوصي الفريق بإجراء تحليل لاحق للمردوديّة في مرحلة ما باستخدام المشاريع التي تم الانتهاء منها، لاحتساب تكاليف وفوائد آثار منصة عدالة الشغل التي يُنظر إليها في السياق التونسي.[49] يعتمد تحليل المردوديّة الحالي على سيناريوهات تم تطويرها حول وصف عام لمنصة سيتم تطويرها. بمجرد أن تقوم منظمة HiiL بتصميم المنصّة، يُمكن توفير المزيد من السياق لوصف بديل المشروع. ونتيجة لذلك، يمكن أن يُوفر تحليل المردوديّة مزيدا من الدقة مما يسمح بفهم أكثر شمولا للطبيعة المُحدّدة للتدخل ونطاقه ومكوناته دون ترك أي مجال لسوء التفسير.

تستند حسابات تحليل المردوديّة إلى البيانات التونسية كلما توفرت لكن تجدر الإشارة إلى نقص في البيانات فيما يتعلق بالسياق التونسي (أو شمال أفريقيا). لذا في هذا التقرير استندت البيانات المتعلقة بتكاليف المشاكل الصحية إلى البيانات الهولندية واستندت تكاليف البرنامج جزئيا إلى رأي الخبراء والأدبيات المحدودة حول هذا الموضوع. على الرغم من نقل البيانات إلى السياق التونسي حيثما أمكن، مثلا من خلال الحسابات باستخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فمن المستحسن مواصلة التحقيق في الآثار على الناس في السياق التونسي.

49 MKBA Informatie, n.d., Ex-ante effecten analyse.
انظر: https://www.mkba-informatie.nl/mkba-basics/abc-van-de-mkba/ex-ante-effecten-analyse/

المرفق الأول – وصف مُفصّل لاحتساب الفوائد

لتقييم فوائد منصّة عدالة الشغل ، يجب احتساب التكلفة المجتمعية الناتجة عن المزيد من الحالات التي تم حلها بنجاح وكذلك عدد الحالات التي تم منع حدوثها. لتقييم هذه التكاليف المجتمعية، يجب حتما توفير خمسة عناصر تُمثل كلها «استجابات» لمشكلة قانونية متعلقة بالشغل. يُمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

1. حالة لم يتم حلّها - لا يوجد إجراء
2. حالة لم يتم حلّها - إجراء
3. حالة تم حلها - عمل ذاتي
4. حالة تم حلّها - وسيط
5. حالة تمّ حلّها - محامي / محكمة

تمّ احتساب تكاليف كلّ حالة بالنسبة لكل من هذه الاستجابات. يعرض فريق الدراسة أدناه كيف تم إجراء الحسابات. يتم شرح تكاليف «الحالة التي لم يتم حلها - الإجراء» على أنها الأخيرة.

حالة لم يتم حلها - لا يوجد إجراء

إذا واجه الشخص مشكلة قانونية متعلقة بالشغل وقرر عدم اتخاذ إجراء، فسيُواجه العديد من التكاليف المتعلقة بهذا القرار. تشمل التكاليف مشاكل صحيّة مُحتملة (مثل الإجهاد) وفقدان الإنتاجية يتمّ التعبير عنها بخسارة الدخل الضريبي.

تستند تكاليف المشاكل الصحية إلى الأرقام الهولندية بسبب نقص البيانات المقارنة. قدرت دراسة حديثة أن التكاليف الصحية المتعلقة بمشكلة قانونية لم يتم حلها تتراوح بين 900 يورو و 1800 يورو للشخص المتورط في المشكلة القانونية. إلى جانب التكاليف التي يتحمّلها الشخص المعني، يواجه زوج الشخص أيضا تكاليف تتعلق بالصحة. تُقدّر التكاليف بالنسبة للزوج بمبلغ يتراوح بين 450 يورو و900 يورو. في حالة إنجاب الزوجين أطفالا، سيواجهون أيضا تكاليف صحية تتراوح بين 225 يورو و450 يورو لكل طفل.

لترجمة هذه الأرقام إلى السياق التونسي، استخدم الناتج المحلي الإجمالي لكل من هولندا وتونس كعامل تحويل. كان العامل المستخدم 0.0461.[50] لتقييم التأثير على أسرة واحدة، افترض أن الأسرة التونسية المتوسطة تتكون من 3.9 فرد.[51] تبلغ التكاليف المتعلقة بالصحة لأسرة تونسية متوسطة الأرقام التالية:

50 بلغ الناتج المحلي الإجمالي الهولندي في عام 2021 1.01 تريليون دولار أمريكي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي التونسي لنفس العام 46.69 مليار دولار أمريكي. يتم جمع البيانات من البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TN.

51 ArcGIS Online، 2022، متوسط حجم الأسرة في تونس. انظر https://www.arcgis.com/home/item.html?id=35435ebe8ab2477aa66d8077fdf88616#:~:text=Description-,This%20map%20shows%20the%20average%20household%20size%20in%20Tunisia%20in,household%20population%20by%20total%20households

الجدول A-1: تكاليف المشاكل الصحية (باليورو)

	الحد الأدنى	الحد الأعلى	متوسط
العامل أو الموظف	41	83	62
زوج الموظف	21	41	31
أبناء الموظف	21	41	31
المجموع	**104**	**207**	**156**

تُشير الدراسة أعلاه إلى أن تأثير المشكلة القانونية مرتفع وبالتالي فإن الرقم الأعلى هو التكلفة الأكثر احتمالا المتعلقة بقضية صحية. استخدم فريق الدراسة أيضا هذا الحد الأعلى. وبالتالي فإن التكاليف الصحية لأسرة تونسية واحدة ستصل إلى 207 يورو.

بالإضافة إلى المشاكل الصحية، تؤدي المشكلة القانونية أيضا إلى فقدان ضريبة الدخل. يفترض ما يلي لتقييم خسارة ضريبة الدخل: متوسط الأجر الشهري في تونس هو 277 دولارا أمريكيا.[52] ترجمت إلى اليورو وهذا يساوي 250 يورو. تستمرّ المشكلة القانونية على مدى أشهر. يُفترض أن تكون خسارة الدخل الضريبي 10% من الأجر.[53] أشار الخبراء التونسيون الذين تمت استشارتهم في إطار هذا التحليل للمردوديّة إلى أن المشاكل القانونية تستغرق بين 12 إلى 36 شهرا وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خسارة ضريبة الدخل المبينة في الجدول التالي.

الجدول A-2: خسارة ضريبة الدخل لكل حالة (باليورو)

	الحد الأدنى	الحد الأعلى	متوسط
المدة المتوقعة للنزاع	12	36	24
الدخل المتأثر	3,004	9,001	6,008
فقدان ضريبة الدخل	300	901	601

نظرا للاختلاف الكبير على مستوى فترات المشاكل القانونيّة، استخدم تحليل المردوديّة متوسط خسارة ضريبة الدخل الذي افترض بأن مُعدّل القضايا قد يستغرق 24 شهرا. تبلغ التكاليف ذات الصلة 601 يورو.

وبالتالي فإن التكاليف المُجمّعة لقضية لم يتم حلها ولم يُتّخذ فيها أي إجراء تبلغ 808 يورو لكل قضية.

52 باي تونس، 2022، ساليير موين في تونس. انظر https://paie-tunisie.com/412/fr/223/publications/salaire-moyen-en-tunisie

53 SEO, 2022, Kosten en baten van samen recht vinden.

قضيّة تم حلها - العمل الذاتي

في حالة نجاح الشخص في حل قضيته، فإن إحدى طرق حل المشكلة هي العمل الذاتي. لكن هذا يؤدي إلى تكلفة للشخص المعني. من المفترض أن التكاليف المتكبدة للعمل الذاتي تتكون فقط من **خسارة ضريبة الدخل** للفترة التي يحل فيها الشخص قضيته. طريقة الحساب هي نفسها بالنسبة ل «الحالة التي لم يتم حلها - لا يوجد إجراء». هذا يعني أن التكاليف المتعلقة ب «الحالة التي تم حلها - الإجراء الذاتي» تبلغ في المتوسط 601 يورو لكل حالة.

قضيّة تمّ حلّها - الوسيط

خيار آخر لحل القضية هو استشارة وسيط. في هذه الحالة، تتكون التكاليف المتعلقة بهذه الاستجابة من عنصرين: (1) **خسارة ضريبة الدخل** أثناء المشكلة القانونية و(2) **تكاليف الوسيط**. حساب خسارة ضريبة الدخل هو نفسه بالنسبة للاستجابات الأخرى وبالتالي يصل إلى 601 يورو.

يتم حساب تكاليف الوسيط على النحو التالي: قد يحتاج الوسيط إلى قضاء 10 ساعات لكل حالة (مُعدّل).[54] تبلغ أجرة الوسيط بالساعة 23 دينار تونسي أو 6.82 يورو. ستؤدي مشاركة الوسيط إلى تكلفة قدرها 68 يورو.

تبلغ التكاليف المُجمّعة للقضية التي تم حلها بالاعتماد على وسيط 669 يورو.

قضية تم حلها - محامي / محكمة

الخيار الأخير الذي يتم النظر فيه لحل القضية هو استشارة محام أو رفع القضية أمام المحكمة. تتكون التكاليف المتعلقة بهذه الاستجابة أيضا من عنصرين للتكلفة: (1) **خسارة ضريبة الدخل** أثناء المشكلة القانونية و(2) **تكاليف و أجرة المحامي**. حساب خسارة ضريبة الدخل هو نفسه بالنسبة للاستجابات الأخرى ليبلغ 601 يورو.

يتم احتساب تكاليف المحامي على النحو التالي: يحتاج المحامي إلى 20 ساعة في المُعدّل عن كلّ قضية.[56] يبلغ أجر المحامي بالساعة 45 دينار تونسي[57] أو 13.34 يورو. سيؤدي إشراك المحامي إلى تكلفة قدرها 266.86 يورو.

تبلغ التكاليف الإجمالية لقضية تم حلها تعتمد على محامي 868 يورو.

---

54 بانتيا Panteia ، 2019. De Nederlandse Mediationmarkt.

55 مستكشف الرواتب Salary Explorer، 2023، متوسط راتب المحكم في تونس، انظر http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=12092&jobtype=3

56 يستند هذا الرقم إلى خطة تعويض المحامين الاجتماعيين الهولنديين. يحصلون على تعويض محدد مسبقا عن x عدد الساعات التي تم إجراؤها. في النظام الهولندي، يتم تغطية 7 أنواع من المشاكل القانونية المتعلقة بالشغل. أخذ الفريق متوسط هذه الفئات 7. المصدر: Raad voor Rechtsbijstand, 2022, Punten- en zaakcodelijst voor toevoeg- en vaststelregistratie. انظر https://www.rvr.org/kenniswijzer/zoeken-kenniswijzer/toevoegen/alle-rechtsterreinen/punten-zaakcodelijst/#h3a5a323d-1d97-4d3d-b26e-43bc5413710f

57 مستكشف الرواتب Salary Explorer، 2023، متوسط راتب المحامي في تونس 2023. انظر http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=513&jobtype=3

حالة لم تحل - الإجراءات المتخذة

في هذه الحالة، يُقرر الشخص الذي يواجه مشكلة قانونية اتخاذ إجراء. لكن لا تزال القضية دون حل. يواجه هذا الشخص أيضا تكاليف. يفترض فريق الدراسة أن التكاليف تتكون من عنصرين: (1) نفس التكاليف التي يواجهها الشخص الذي لا يتخذ إجراء و (2) متوسط تكاليف القضية التي يتم حلها (أي متوسط كل من العمل الذاتي والوسيط والمحامي / المحكمة).

تبلغ تكاليف هذه الاستجابة 1,521 يورو تتكون من 808 يورو ل حالة لم يتم حلها - عدم اتخاذ إجراء و 712 يورو (أي (601 يورو + 669 يورو + 868 يورو) / 3).

الاستنتاج

بناء على حساب التكلفة أعلاه، يتم توفير التكاليف المجتمعية المرتبطة بكل من الاستجابات في الجدول أدناه.

الجدول A-3: التكاليف المجتمعية لكل استجابة (باليورو)

	التكاليف
قضية لم يتم حلّها	
لا يوجد إجراء	808
إجراء	1,521
قضية تمّ حلها	
عمل ذاتي	601
وسيط	668
محامي	868

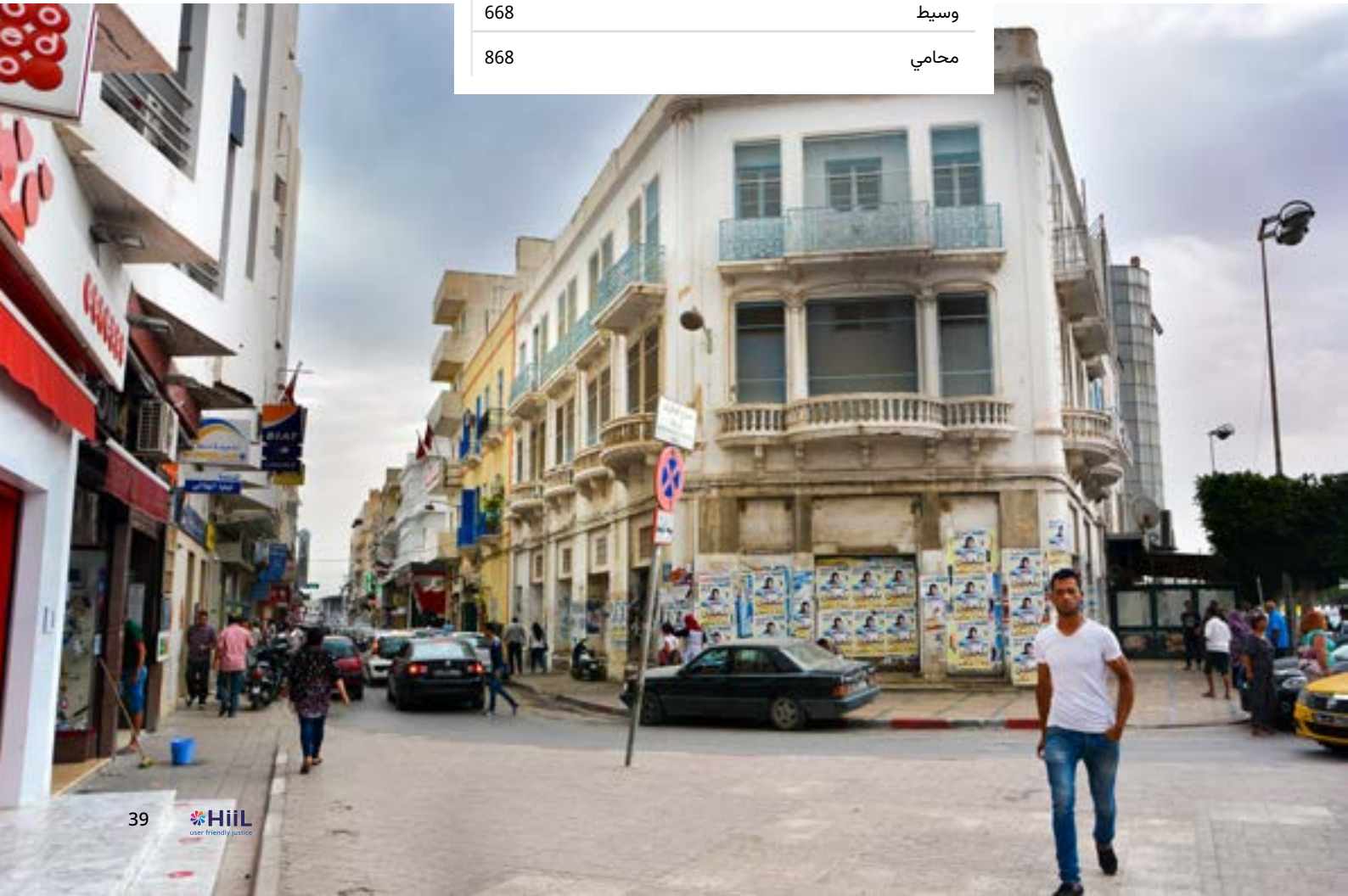

المرفق الثاني - مذكرة منهجية

بالنسبة للمشروع الحالي، نفذ فريق دراسة Ecorys خطة عمل تتكون من ست خطوات. يتألف فريق الدراسة من مؤلفي التقرير الحالي. تم إجراء البحث خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023.

الجدول A-4: الإطار الزمني للخطوات الست لخطة العمل للدراسة الحالية

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل
الخطوة 1. انطلاق المنهجية وصقلها				
الخطوة 2. تحليل الوثائق والإحصائيات				
الخطوة 3. جلسة عمل مع HiiL				
الخطوة 4. مجال التأثير				
الخطوة 5. التحليل الكمي				
الخطوة 6. إعداد التقرير				

- الخطوة 1: بدء وصقل المنهجية - خلال انطلاق الدّراسة في 16 جانفي، تم تحديد نطاق البحث (أهداف التدخل وأهداف تحليل المردوديّة والمنهجية وتخطيط المشروع).
- الخطوة 2: تحليل الوثائق والإحصائيات: استنادا إلى الوثائق المكتوبة والمحادثات مع الحريف، بحث فريق الدراسة في الموضوعات التالية لإجراء تحليل المردوديّة بطريقة منظمة: القضية المطروحة وأصحاب المصلحة والتدخل المُخطّط له بما في ذلك الأهداف والأساس المنطقي والآثار (غير المقصودة).
- الخطوة 3: جلسة عمل مع الحريف - في 20 فيفري 2023، تمّ عقد جلسة عمل عن بُعد لمزيد التحقيق في نطاق التدخل والجمهور المستهدف وأهدافه. بالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة نطاق تحليل المردوديّة، بما في ذلك التكاليف والفوائد التي ينبغي النظر فيها.
- الخطوة 4: تمت مناقشة أهداف ووظائف منصة عدالة الشغل و التي سيتم تطويرها خلال مجال التأثير مع العديد من الخبراء المتخصصين في 17 مارس 2023 وتمّ تحديد الآثار المُباشرة وغير المُباشرة للتدخل.
- الخطوة 5: التحليل الكمي - بناء على جمع البيانات السابقة، تم تحديد التكاليف والفوائد، وتم حساب تأثيرها. و تم تجميع نتائج التحليل الفعلي للمردوديّة، بما في ذلك صافي القيمة الحالية ومُعدّل العائد الداخلي وتحليلات الحساسية.
- الخطوة 6: إعداد التقارير - يستعرض التقرير الحالي نتائج تحليل المردوديّة الاجتماعية والاقتصادية بطريقة شاملة ومُنظّمة لجمهور واسع.

المرفق الثالث – المراجع

ArcGIS Online, 2022, Average Household Size in Tunisia. See www.arcgis.com/home/item.html?id=35435ebe8ab2477aa66d8077fdf88616#:~:text=Description-,This%20map%20shows%20the%20average%20household%20size%20in%20Tunisia%20in,household%20population%20by%20total%20households.

Ecorys, 2021, Beleidsdoorlichting Artikel 32 rechtspleging en rechtsbijstand.

Het juridisch loket, 2022, Jaarverslag 2021.

HiiL, nd., Employment Justice in Tunisia – Positioning paper.

HiiL, 2022, Log frame – 'Employment Justice – Justice Innovation Lab'.

HiiL, 2023, Justice Needs and Satisfaction in Tunisia – 2023, Legal problems in daily life.

Human Rights Watch, 2023, Tunisia – events of 2022. See www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/tunisia.

ILO, 2021, Transition from the informal to the formal economy - Theory of Change

Meddeb, 2022, Societal Cost-Benefit Analysis of Investing in Employment Justice in Tunisia.

MKBA Informatie, n.d., Ex-ante effecten analyse. See: www.mkba-informatie.nl/mkba-basics/abc-van-de-mkba/ex-ante-effecten-analyse/

Novatis, 2022, Tarif de creation site web en Tunisie. See: www.novatis.tn/tarif-creation-site-web-en-tunisie-2020/.

OECD, 2021, OECD Framework and Good Practice Principles for People-Centred Justice.

Paie Tunisie, 2022, Salaire moyen en Tunisie. See https://paie-tunisie.com/412/fr/223/publications/salaire-moyen-en-tunisie.

Panteia, 2019. De Nederlandse Mediationmarkt.

Pathfinders, 2019, Justice for All.

Paylab, n.d., Tunisie - Salaries on positions in Tunisia. See https://www.paylab.com/tn/salaryinfo

Raad voor Rechtsbijstand, 2022, Punten- en zaakcodelijst voor toevoeg- en vaststelregistratie. See https://www.rvr.org/kenniswijzer/zoeken-kenniswijzer/toevoegen/alle-rechtsterreinen/punten-zaakcodelijst/#h3a5a323d-1d97-4d3d-b26e-43bc5413710f.

Salary Explorer, 2023, Arbitrator Average Salary in Tunisia 2023, See http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=12092&jobtype=3.

Salary Explorer, 2023, Attorney Average Salary in Tunisia 2023. See http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=513&jobtype=3.

SEO, Ecorys and Van Zutphen Economisch advies, 2019, 'Werkwijzer voor maatschappelijke kosten-batenanalyse van de digitale overheid'.

SEO, 2022, Kosten en baten van samen recht vinden.

TNO, 2015, Kosten van arbeidsongeschiktheid en zorg.

World Bank Group, 2015, Consolidating Social Protection and Labour Policy in Tunisia – Building Systems, Connecting to Jobs.

World Food Programme, 2021, Tunisia country strategic plan (2022-2025).

World Justice Project, 2017, General Population Poll survey module on legal needs and access to justice.

نبذة عن إيكوريس

Ecorys هي شركة أبحاث واستشارات دولية رائدة، تعالج التحديات الرئيسية للمجتمع. من خلال الاستشارات القائمة على الأبحاث ذات المستوى العالمي، نساعد الزبائن من القطاعين العام والخاص على اتخاذ وتنفيذ قرارات مستنيرة تؤدي إلى تأثير إيجابي على المجتمع. ندعم زبائننا بالتحليل السليم والأفكار الملهمة والحلول العملية وتسليم المشاريع لقضايا السوق والسياسة والإدارة المعقدة.

في عام 1929، أسس رجال أعمال مما يُعرف الآن بجامعة إراسموس روتردام المعهد الاقتصادي الهولندي (NEI) بهدف سد العوالم المتعارضة للبحوث الاقتصادية والأعمال - في عام 2000، تحوّل هذا المعهد الذي يُحظى باحترام كبير على مؤسسة Ecorys.

وعلى مر السنين، توسعت Ecorys في جميع أنحاء العالم بمكاتب في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ينتمي موظفينا إلى خلفيات ثقافية مختلفة ومجالات الخبرة عديدة لأننا نؤمن بالإضافة التي تجلبها وجهات النظر المختلفة لمؤسستنا وعملائنا.

تتفوق Ecorys في سبعة مجالات خبرة:

- النمو الاقتصادي؛
- السياسة الاجتماعية؛
- الموارد الطبيعية؛
- المناطق والمدن؛
- النقل والبنية التحتية؛
- إصلاح القطاع العام؛
- الأمن والعدالة.

تقدم Ecorys مجموعة من المنتجات والخدمات:

- إعداد وصياغة السياسات؛
- إدارة البرامج؛
- الاتصالات;
- بناء القدرات؛
- الرصد والتقييم.

نُقدّر استقلاليتنا و نزاهتنا وشركائنا. نهتم بالبيئة التي نعمل ونعيش فيها. لدينا سياسة نشطة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تهدف إلى خلق قيمة مشتركة تفيد المجتمع والأعمال. تحصّلنا على شهادة ISO 14001، بدعم من جميع موظفينا.

The Hague Institute for Innovation of Law

+31 70 762 0700

info@hiil.org

www.hiil.org